



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2006م - العدد: 02

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 26 رمضان 1427هـ
الموافق 19 أكتوبر 2006م

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الثانية:

■ تقديم أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 26 رمضان 1427 هـ
الموافق 19 أكتوبر 2006م

السيد إبراهيم بولحية: بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛
معالي السادة الوزراء،
رمضانكم كريم وتقبل الله صيام وقيام الجميع
بمزيد من الأجر والمغفرة والثواب.
كلّفتني زميلي الدكتور بوجمعة صويلح بتقديم هذا
السؤال نظرا لانشغاله بمهام وطنية ورسمية خارج
الوطن.
السؤال موجه إلى معالي السيد وزير المالية وهو
مؤرخ في 2003. لا أدري إذا.....
إلى السيد معالي وزير المالية؛
إن الأزمة التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات
نتيجة ظروف صعبة بشرية وطبيعية أدت إلى بروز
ظواهر سيئة ذات انعكاسات وخيمة على المواطن
الجزائري في روحه وعرضه ورزقه.
وكان من مخرجات الإرهاب تدهور الوضعية
المعيشية للسكان وإفلاس بعض العائلات التي أرغمت
على بيع أو مغادرة أملاكها وعقاراتها ونزحت
نزوحا جماعيا نحو المناطق الآمنة ولم يستثن من
هذا حتى التجار والحرفيون فالكثير منهم أشهر
إفلاسه نتيجة الأعمال الإرهابية ضدّهم أو تحت
وطأة قلّة الزبائن وتكاليف الضرائب والرسوم.
وعليه أتقدم بسؤال شفوي على معاليكم السيد
الوزير؛ حول الآليات والوسائل المادية التي بإمكان
دائرتكم الوزارية تقديمها لتشجيع المواطنين على
خلق ظروف مناسبة لتشجيع التجار وصغار التجار
والحرفيين على العودة إلى أنشطتهم التجارية والحرفية
حتى المهنية الحرة كالتخفيف من عبء الضريبة
لدى المناطق المتضررة من جرّاء الأعمال الإرهابية
أو التي تعرّضت لكوارث طبيعية كالزلازل أو التي
مستّها لمدة طويلة بعض المطالبات والتي انعكست
على هذه المناطق.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛
- السيد عمار تو، وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات؛
- السيد عمار غول، وزير الأشغال العمومية؛
- السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد جمال ولد عباس، وزير التشغيل
والتضامن الوطني؛
- السيد السعيد بركات، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع
البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثانية عشرة
والدقيقة السابعة عشرة من منتصف النهار**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
في البداية، أقول للجميع: صحّ صيامكم، وبودّي
كذلك أن أرحب بالسادة الوزراء ومساعدتهم وأبدي
الارتياح للقاء وانطلاق أشغال المجلس.
كما تعلمون طبعاً، هذه الجلسة مخصصة لطرح
الأسئلة الشفوية التي بلغ عددها سبعة، وبودّي أن
أقول بأن هذه الأسئلة ولأسباب يعلمها الجميع
متفاوتة التاريخ، ربّما لأن البعض منها تأجل الردّ
عليها والبعض الآخر ربّما يأتي الردّ عليها في وقت
معقول لاعتبارات سبق وأن ذكرتها من قبل.
ودون إطالة؛ نبدأ بالسيد إبراهيم بولحية، عضو
مجلس الأمة الذي ينوب عن زميله بوجمعة صويلح،
المرتبط بمهمّة في الخارج ليتلو على مسامعنا السؤال
الشفوي الخاص بقطاع المالية فليتفضل.

للاستثمار والإعفاء لمدة ثلاث سنوات خلال مرحلة الاستغلال من الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وكذا الرسم العقاري المطبق على الملكيات المبنية.

- منح تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لصالح المؤسسات المتواجدة في ولايات الجنوب والهضاب العليا وأيضا إعفاء المداخل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا والمناطق الجبلية أيضا وهذا من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات.

2 - أمّا بالنسبة للتدابير الخاصة؛ هناك إلغاء ومنح تخفيضات جبائية لصالح المكلفين بالضرائب الذين مارسوا أنشطتهم في المناطق المنكوبة إثر زلزال 21 ماي 2003 بولاية الجزائر العاصمة وولاية بومرداس طبعاً ويتمثل هذا الإجراء الذي لجأت إليه الإدارة الجبائية فيما يلي:

- إلغاء كل المتابعات المتعلقة بتحصيل الضرائب والرسوم تجاه المكلفين بالضرائب الذين تضرروا بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

- إلغاء العقود الجزافية وتجميد الديون الجبائية السابقة للمكلفين بالضرائب الخاضعين للنظام الجزافي والذين توقفت أنشطتهم بصفة نهائية.

- تم كذلك إلغاء الإجراء الجزافي لصالح المكلفين بالضرائب الخاضعين للنظام الجزافي الذين مازالوا يزاولون نشاطهم وطُبِّقت على ديونهم الجبائية تخفيضات كلية أو جزئية مع توقيف إصدار الضرائب المتعلقة بالدخل الإجمالي.

- تقرر أيضاً منح تسهيلات للمكلفين بالضرائب الخاضعين، لنظام رقم الأعمال الحقيقي وذلك بتوقيف تطبيق العقوبات المالية ومنح تخفيضات جزئية أو كلية على ديونهم الجبائية ثم تجميد الديون التي أصبح أصحابها في حالة استعصاء.

- إلغاء ومنح تخفيضات جبائية لصالح المكلفين بالضريبة الذين مارسوا أنشطتهم في الولايات المعنية بأحداث منطقة القبائل كولايات: تيزي وزو،

- إمكانية الإسراع في إصدار نصوص تطبيقية للمراسيم الواجبة التطبيق والمرونة في تحقيق الضرائب والرسوم بما يتماشى مع ظروف التجار حالة بحالة.

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم بولحية، الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة. تشرفني الإجابة على السؤال الذي تفضل السيد بوجمعة صويلح بتوجيهه إلينا؛ إذ يمكن تقليص الشروط الملائمة جبائيا لتشجيع التجار والحرفيين وأصحاب المهن الأخرى من خلال تدابير تشريعية وتطبيقية - طبعاً - ذات الطابع العام وأخرى ذات الطابع الخاص على النحو الآتي:

1 - بالنسبة للتدابير العامة، أسجل مايلي:

- ترقية الاستثمار من خلال النصوص الخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تنص على إعفاء المقتنيات الداخلة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.

- نسجل كذلك دعم تشغيل الشباب من خلال مجموعة الصندوق المتعلق بوكالة دعم تشغيل الشباب التي تضم إضافة إلى إعفاء مقتنيات الرسم على القيمة المضافة منح الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات، وترفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات عندما تتم ممارسة هذه الأنشطة في مناطق يجب ترقيتها.

- نسجل كذلك دعم فئة البطالين تطبيقاً للنصوص المسيرة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة التي تنص على نظام الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الذي تستفيد منه المقتنيات الموجهة

السيد لزهاري بوزيد: بسم الله الرحمن الرحيم،
شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات ممثل
الحكومة في السؤال الذي سوف أطرحه؛
السادة أعضاء الحكومة؛
الوفد المرافق للسادة الوزراء؛
زميلاتي زملائي؛
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس؛ سؤالي يتعلق بالقطاع الخاص
ودوره في الميدان الصحي وهذا من حيث النقاط
الآتية:

1 - حجم ونوعية الاستثمارات في هذا الميدان
الحساس وخاصة توزيعها عبر مناطق البلاد
المختلفة.

2 - كيف تقيّمون - على مستوى الوزارة - أداء
ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص في
الميدان الصحي؟

3 - علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام الصحي
من حيث: هل قام - فعلا - القطاع الخاص بتخفيف
العبء والضغط عن القطاع العمومي في الميدان الصحي؟
4 - مسألة الرقابة التي تمارسها الدولة على
القطاع الخاص لحماية المستهلكين ونوعية الخدمات
المقدمة لهم خصوصا بالنسبة لمسألة التكاليف،
لأن الكثير من المواطنين الذين يستهلكون هذا النوع
من الخدمات يقولون إنه لا يوجد فيه تناسب بين
التكاليف التي يقدمونها والخدمات التي يستفيدون
منها؛

5 - أخيرا سيادة الوزير، هل هناك اهتمام من
طرف القطاع الخاص الأجنبي بالاستثمار في القطاع
الصحي وهل هناك ترتيبات تشريعية وتنظيمية لتسهيل
عملية دخول القطاع الأجنبي في الميدان الصحي؟
شكرا لكم سادتي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد
والكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات.

بجاية، البويرة، سطيف، بومرداس وبرج بوعريريج
وذلك بإلغاء العقود الجزافية لسنوات 2001، 2002 و 2003
بالنسبة لفئة المكلفين بالضرائب الخاضعين للنظام
الجزافي واستفادة أصحاب المهن الأخرى من نفس
الإجراءات ولكن بالنسبة للسنوات 2001 و 2002 فقط.
- تعويض فئة المكلفين بالضرائب الخاضعة
لنظام رقم الأعمال الحقيقي على الضرر الذي يساهم
في إلغاء الضريبة المباشرة والرسوم المتمثلة التي
كانت على عاتقهم خلال سنة 2001 ويتعلق الأمر هنا:
أولا: بالضريبة على الحصيلة؛
ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة
للأشخاص الطبيعيين؛
ثالثا: الضريبة على أرباح الشركات؛
رابعا: الرسم على النشاط المهني؛
خامسا: الدفع الجزافي الذي يقع على عاتق
المستخدمين.

وأخيرا ينص التشريع الجبائي الساري المفعول
على مبدأ تخفيض - عقوبات التأخير وذلك من باب
الأخذ في الحسبان الوضعية المالية للمكلفين بالضريبة،
أو بمعنى آخر يمكن للإدارة الجبائية إلغاء كل أو جزء
من مبلغ العقوبات بما فيه حالة عجز المكلف بالضريبة
ماليا، وفي هذا الشأن فإنه مثلما تفضلتم به سيدي
فإن دراسة الشكاوي تتم حالة بحالة، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، نسأل السيد
إبراهيم بولحية هل يريد استعمال حقه في التعقيب؟

السيد إبراهيم بولحية: لا، وشكرا.

السيد الرئيس: السيد إبراهيم بولحية لا يريد أخذ
الكلمة، إذن أسأل السيد الوزير هل يريد تقديم إضافة؟

السيد الوزير: لا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، ننتقل الآن إلى السيد
لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة والسؤال الخاص
بقطاع الصحة.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أشكر السيد بوزيد لزهارى على السؤال. قد لا يتسع الوقت لتعرضي لهذه القضية بإسهاب لكن سأحاول عموما الإجابة على الأهم مما جاء في أسئلة السيد بوزيد لزهارى.

أولا لا بد أن نعرف بأننا نخطيء إذا تناولنا القطاعين في تنافر (قطاع خاص وقطاع عام) أنتم مشرعون وشرعتم للجزائريين أكانوا سكانا أم كانوا مستثمرين أم كانوا تجارا، إذا فتعاملنا معهم تعامل واحد على أساس قانون واحد، لا توجد ثنائية قانونية على أساسها نقيم الواحد ونقيم الآخر، لأن ما نؤاخذ عليه القطاع الخاص نؤاخذ عليه كذلك القطاع العام، لأن بعض الممارسات في عمقها لا تختلف كثيرا من قطاع إلى آخر.

فيما يتعلق بوضعية القطاع الخاص حاليا؛ القطاع الخاص في آخر 2005 سأنذكر حالته اليوم، كانت لديه 221 عيادة يشتغل فيها 480 اختصاصي و200 طبيب عام و1030 شبه طبي - من ناحية العمال الطبيين - وطاقته السريرية أو عدد الأسرة فيه حاليا هي 3400 سرير تشكل 06.21% من مجموع الطاقة السريرية للقطاع عاما وخصوصا.

الآفاق القريبة في 2009 سوف يكون عدد العيادات 390 عيادة في القطاع الخاص وسيكون عدد الأسرة فيها 7200 سرير تمثل 10.14% من مجموع الأسرة في الوطن، و أذكر مثلا بأن في فرنسا للمقارنة هو أن القطاع الخاص يمثل 34% من مجموع القطاع الوطني الفرنسي في ميدان الصحة.

1 - فيما يتعلق بتعامل القطاع الخاص والقطاع العام، أو هل خفف العبء؟ تعلمون بأنه أولا: التخصصات التي يأتي بها تقريبا القطاع الخاص لحد الآن خصوصا هي ثلاثة وتتمثل في:

1 - جراحة القلب والشرابين ويساهم فيها كثيرا في إطار التكفل بهذه الجوانب في الصحة الوطنية وفي تعاقد مع الضمان الاجتماعي.

2 - أمراض النساء والتوليد.

3 - تصفية الكلى عند المصابين بهذا المرض. إذن لا يمكن أن ننكر دوره في هذا الميدان - لا نتكلم عن التكامل وعدم التكامل فنحن، في سوق تنافسية - إذا كان يستطيع التنافس فلينافس، أما التكامل فغير مقبول.

التكامل معناه أننا نقسم الأدوار ونعطي لكل واحد منهما جزءه في السوق! هذا ما يطلبه البعض! لكن نحن في سوق تنافسية سأتكلم في الأخير على هذا الجانب، إذن فالتنافس هو الذي يحكم هذه الأمور.

الآن، الممارسات التي يشترك فيها تقريبا القطاع العام والقطاع الخاص حتى لا أقول التواطؤ بين القطاعين أو بين الأشخاص أو بين عناصر من القطاع الخاص والقطاع العام، تعرفونها كلكم، تحويل المرضى من قطاع عام إلى قطاع خاص من خلال - ربما - أطباء خواص متعاقدين مع القطاع العام - الأطباء يعلمون بهذا - أو حتى أن المريض في القطاع العام يتكفل به لصالح قطاع خاص، هذه ممارسات لا أقول بأنها 100% ولكن هذه ممارسات لها علاقة بما نسميه بالخدمة التكميلية المعروفة التي تم تكريسها سنة 1998 لكن صادف فيما بعد بأن هذه الممارسات موجودة في كل بلدان العالم، لأن كل بلدان العالم تقريبا لها الخدمة التكميلية، لكن ما نعيبه على عناصر من القطاعين هو الأحجام - في بعض الأحيان - اللاأخلاقية التي تطبع هذا الجانب.

وهذا ما نهتم به حاليا في كيفية تقييم هذه الخدمة التكميلية حتى نتصدى ربما للجزء الأكبر من جوانبها السلبية الآن فيما يتعلق بالمنافسة؛ أتصور - وذكرت لكل أصحاب العيادات التي زرتها خلال جولاتي التفقدية - بأنهم في البداية كانوا يتصورون بأن التنافس يكون فقط مع القطاع العام، لكن ظهر مؤخرا بأنه موجود داخل القطاع الخاص لاسيما وأن عدد العيادات - كما ذكرت - الذي هو الآن 221 عيادة سوف يرتفع إلى 390 عيادة في 2009، وأن حوالي 170 عيادة الآن بصدد الإنجاز، وهو عدد كبير فيه تنافس قد يكون سليما وقد لا يكون كذلك! لهذا

الأمة، تفتح الباب أوسع على الاستثمار الخاص حيث إنها تساوي بصفة نهائية بين القطاع الخاص والقطاع العام في ميدان القانون الاستثماري وقانون النشاط في ميدان الصحة حتى ننتهي أو نتجاوز ثنائية عشناها في تنافر مع ما شرعتموه منذ بداية التسعينات تقريبا التي سوت بين كل الجزائريين، بين كل المستثمرين، بين كل النشاطات في الاقتصاد الوطني من الناحية القانونية، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛ أسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد بوزيد لزهاري: شكرا سيادة الرئيس. فقط هل هناك من توضيح بالنسبة لمسألة التكاليف؟ فكثير من المواطنين يشتكون بأن التكاليف في هذه العيادات كبيرة! وهل كانت مسألة التكاليف من الأسباب التي أدت إلى غلق بعض هذه العيادات التي كنتم تتكلمون عنها سيادة الوزير؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا ومجددا الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد الوزير: الآن نحن في سوق وهو اختيار وطني فإن السوق حرة والمواطن له الخيار! فإذا اختار فهو يعلم ما سوف يدفعه! والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار من قبيل حرية الممارسة التجارية. شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الصحة. الآن ننقل إلى السؤال الثالث والكلمة للسيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة وقطاع الأشغال العمومية.

السيد عبد الله بوسنان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. صيام مقبول للجميع.

فله علاقة مباشرة بكل مرحلة انتقالية في كل اقتصاد من الاقتصاد العالمي، وفي كل قطاع من القطاعات هناك محاولة للربح السريع ومحاولة لاسترجاع الاستثمارات بسرعة حتى نتجنب ربما عواقب وخيمة فيما يتعلق باستمرار حياة هذا الاستثمار وحتى ربما محاولة استباق المنافسة المستقبلية، وهناك عند جمع الربح محاولة تحويل جزئي من هذه الأرباح إلى قطاعات أخرى للاستثمار، هذا شيء معقول وصحي كذلك! لأن من طبيعة رؤوس الأموال أنها تتحرك من قطاع إلى آخر حسب المنافسة أو الضغوط الموجودة على قطاع من القطاعات.

إذن نعتبرها ظواهر عادية! يبقى فقط أن العنصر الثالث وهو أن الدولة الآن تتخذ قرارات هامة جدا في النهوض بالقطاع العام من ناحية الاستثمار بناء وتجهيزا وموارد بشرية! وهذه عناصر جديدة تجعل القطاع الخاص كذلك يتأقلم مع هذه الأوضاع لأن القطاع العام أيضا بدأ تدريجيا يكتسب وسائل المنافسة داخل قطاع الصحة، لهذا فما أريد قوله في هذه النقطة هو أن هذه الظاهرة هي ظاهرة عادية في مرحلة انتقالية، يبقى علينا أن نتكفل بها من ناحية المراقبة وسأتكلم عن جانب المراقبة.

الآن قطاع الصحة، ومنذ سنة ونصف السنة تقريبا؛ لديه 228 ممن نسميهم بالمفتشين الممارسين الاختصاصيين ولكل منهم قطاع معين ليس في ولايته بل خارجها، وهو مجبر على تقديم تقرير شهري عن كل قطاع بما فيهم القطاع الخاص، وسبق في هذه السنة وفي السنة الماضية أن أغلقنا بعض العيادات سواء كانت عيادة جماعية أم كانت لطبيب اختصاصي واحد وسنستمر في انتهاج هذه العملية للوقوف في وجه الانزلاقات الكبيرة لهذه المرحلة الانتقالية.

أملنا أننا سوف نستطيع الوصول إلى هذه الأهداف لكن دون طرح قضية هل ما قمنا به جيد أم غير جيد في مرحلة انفتاح على الاستثمار الخاص في ميدان الصحة؟ وأنتم تعلمون بأن فخامة الرئيس قد أمضى على أمرية هي الآن على مستوى مجلس

عن هذه الأموال الطائلة التي ذهبت أدراج الرياح؟ وهل مكاتب الدراسات لها قسط من المسؤولية؟ أم المؤسسة المعنية بالأمر تتحمل وحدها مسؤولية تبذير الأموال العمومية وعدم الحرص عليها؟ وأعتقد أن وزارتك الموقرة وهي صاحبة المشروع تتحمل وزر ما حدث مع العلم أن المنتخبين على مستوى الولاية قد نبهوا السلطات المحلية والوطنية في العديد من المناسبات واللقاءات الرسمية، لكن دون جدوى! أقول دون جدوى!

وفي نفس الموضوع أتساءل عن المعايير والمقاييس المطلوبة في اختيار المسلك أو المسار المناسب لإنجاز مثل هذه الطرق وعن تقصير الدراسات التقنية وإهمالها للاختيار الأنسب. وعليه، السيد الوزير المحترم، فكل ما نملكه أننا نتأسف لمثل هذه اللامبالاة والتسيب والتبذير في إدارة الأموال العمومية، وأنتم تعلمون أكثر مني إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا.

أما بخصوص الطريق الوطني رقم 43 الذي يعدّ حاليا الشريان الحيوي لولاية جيجل فقد استبشر المواطنون خيرا بتوسيع هذا الطريق وإزالة النقاط السوداء على مسافة 11 كلم بإقليم ولاية جيجل، وقد انطلقت الأشغال وهي تسير على قدم وساق في حين أننا نتساءل عن مشروع إزالة النقاط السوداء على مسافة 15 كلم بإقليم ولاية بجاية، بحيث إنه لحد الآن لم تبرز مؤشرات تدل على الشروع في الإنجاز، لكن للحق والإنصاف لاحظت أول أمس وأنا أعبّر الطريق المذكور لوحة تشير إلى بداية الأشغال لكنني لم أر أثرا لهذه الأشغال.

وعليه فإننا نعلق آمالا كبيرة على وزارتك الموقرة للدفع بوتيرة المشروع قصد الإنجاز في الآجال المحددة.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان، الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

ملاحظة أولية سيدي الرئيس، سؤالي محرر في 18 أبريل 2005 عمره عام ونصف العام، وبرمج للمرة السابعة! أعتقد أن هذا دليل واضح على حسن سير بعض مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس الفاضل؛ السيدات والسادة الوزراء الأفاضل؛ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل؛ أسرة الصحافة الفاضلة؛

معالي السيد وزير الأشغال العمومية المحترم. طبقا لأحكام القانون العضوي الناظم للأعمال البرلمانية وسيرها، وعملا بالنظام الداخلي لمجلس الأمة لاسيما المادة 76 منه، يطيب لي أن أرفع إلى مقامكم الرفيع ومعاليكم السامية الانشغالات التي يتضمنها هذا السؤال الشفوي، آملا أن أكون موفقا فيما سأذهب إليه متمنيا أن أجد لدى معاليكم الصدى الإيجابي.

نظرا للوضع المؤسف الذي آل إليه الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين ولاية جيجل والهضاب العليا، أو ما يعرف بالطريق شمال جنوب الذي انطلقت به الأشغال في عام 1984 حيث كانت العملية الأولى على مسافة 19 كلم بغلاف مالي قدر بـ 15 مليون دينار.

العملية الثانية عام 1991 على مسافة 04 كلم بغلاف مالي قدره 204 مليون دينار.

العملية الثالثة، عام 1996 على مسافة 7 كلم بغلاف مالي قدره 215 مليون دينار.

العملية الرابعة، عام 1999 على مسافة 13 كلم بغلاف مالي قدره 440 مليون دينار.

أما العملية الأخيرة، كما تعلمون السيد الوزير فمتكفل بها بالنسبة للشطر المتبقي في ولاية جيجل حيث إن الأشغال قد انتهت عام 2004.

معالي الوزير المحترم، بعملية حسابية بسيطة نجد أن المبلغ الإجمالي قدره حسب مصالحكم 1336 مليون دينار جزائري! وهو مبلغ ضخّم! أستطيع القول إنه أنفق هدرا إن الطريق المذكور أعلاه قد تدهور كلية ولم يعد صالحا للسير إطلاقا.

إن فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة من المسؤول

10 - معروف بتشبع كبير للتربة بمياه الأمطار؛
 11 - كذلك في إطار هذا المسار تتساقط الأمطار بنسبة مرتفعة جدا إلى حد 1200 ملم في السنة؛
 12 - كذلك تساقط الثلوج بنسبة معتبرة؛
 13 - وما يزيد الطين بلة هو أنه طريق عرف تزايدا رهيبا في حركة المرور وخاصة حركة مرور الوزن الثقيل.
 14 - طريق هش وأرضيته هشة معروفة بالانزلاقات، الإنجرافات، رداءة الأحوال الجوية التي تأخذ جزءا منه في كل مرة، وهي منطقة جيولوجية صعبة جدا.
 15 - ضف إلى ذلك فالمسار يتعرض إلى حمل ثقيل جدا.
 كل هذا جعل من الصعوبة جدا أن نتعامل مع وضعية معقدة جدا تقنيا وبيولوجيا.
 هذه الأسباب كلها أدت إلى صعوبة التعامل مع هذا الطريق - بالفعل - بهذه الظروف المعقدة وصعوبة الصيانة عبر هذا المسار لا نستطيع أن نجعل الصيانة نافعة في طريق يمر عليه الوزن الثقيل وبكل هذه الهشاشة التقنية فحتى الصيانة لا تنفع، فهي ترمم تدريجيا.
 وما للجوء في بعض الأحيان إلى إنجاز منشآت كبيرة وتصحيح جزئي لبعض مسارات هذا الطريق إلا حلول مؤقتة لحماية السكان المحاذين للطريق وتفاديا لغلق الطريق - في عدة مرات - الذي يعبر عدة مناطق سكنية، وكانت لي شخصا عدة زيارات ومعاينات لعين المكان خاصة بعد الأضرار الناجمة عن رداءة الأحوال الجوية وعن التعرض الخطير والضخم للانزلاقات التي ليست سطحية وإنما عميقة.
 تلك الناحية كلها حين زرتها وزرت بجاية وقالمة وقسنطينة، قدمنا التعليمات لكي تسجل دراسة شاملة لإشكالية الانزلاقات الكبيرة في المنطقة.
 لهذا، وقصد الوصول إلى حلول دائمة - إنني معك الأخ الفاضل! - يجب الوصول إليها والخروج من مأزق الحلول المؤقتة لهذه الوضعية المعقدة؛ أمرت بإنجاز دراسات معمقة للظاهرة عبر مسار هذا الطريق

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس هذا المجلس الموقر؛ السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر؛ زملائي السادة الوزراء؛ أيها الحضور الكريم.
 تقبل الله منا الصيام والقيام وأعاده علينا باليمن والبركات.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة الذي طرح هذا السؤال وكذلك الاهتمام ورفع الانشغال وأعطى لنا الفرصة لنوضح أمورا، ومن خلاله للرأي العام. أخي الفاضل وددت وطلبت مني أن أقدم توضيحات وكذلك معلومات لأمر أنجزت منذ سنة 1984، ليس بالسهل! لكن بطبيعة الحال بكل موضوعية وبكل وضوح سوف نتطرق إلى الملف لأنه ليس ملفا بسيطا! وأستطيع أن أقول من خلال الدراسات ومن خلال الإجراءات التي تمت أن الأموال لم تذهب هدرا وإنما وضعت في إطار سوف أتطرق إليه.
 الأموال لم تذهب هدرا وإنما الحلول التي برمجت آنذاك من سنة 1984 إلى التسعينات كانت حلولا مؤقتة ومرحلية لمعالجة وضعية صعبة جدا وبأموال ضئيلة رغم كل ما ذكرتموه، لماذا؟ لأن مسار الطريق الوطني رقم 77 - وأنت ابن المنطقة وتعرفها وزرتها عدة مرات - هذا الطريق يتميز بما يلي:

- 1- بتضاريس طبيعية وعرة للغاية؛
- 2- بمنحدرات كبيرة وخطيرة جدا؛
- 3- بمقطع طولي غير منتظم؛
- 4- بمقطع عرضي ذي منحدرات عميقة؛
- 5- بسهولة الإنجراف؛
- 6 - هو مسار معرض بشكل خطير للانزلاقات العميقة وليس السطحية؛
- 7- مسار كذلك معرض لذهاب مواد الردم بحيث لا تثبت؛
- 8- مسار معروف برداءة وهشاشة التربة؛
- 9 - كذلك عدم استقرار المنحدرات خاصة في الشتاء؛

هذا فيما يخص - أخي الفاضل - هذا الطريق المتمثل في الطريق الوطني رقم 77. أما فيما يخص الطريق الوطني رقم 43 فيعلم الأخ الفاضل أننا قمنا بمجهودات كبيرة وتمت إنجازات هامة، في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية لدعم النمو؛ منها:

- عصرنة الطريق الوطني رقم 43 على مستوى 21 كلم ما بين العوانة وزيامة منصورية، والحمد لله تم وأنجز 21 كلم؛

- تم تسجيل ازدواجية الطريق على مستوى العوانة - الميلية والأشغال - بطبيعة الحال - قد برمجت؛ - محو العديد من النقاط السوداء وسوف تتواصل هذه العملية؛

- تم تسجيل مقاطع أخرى وإعطاء إشارة الإنطلاق بعد اختيار الشركات - لتسجيل مقاطع 12 كلم ما بين بجاية وجيجل في إطار هذا الطريق الوطني 43 - بطبيعة الحال -؛

- كذلك تم تسجيل مقاطع بين جيجل وسكيكدة. إذن الطريق الوطني رقم 43 لم يؤخذ بالإعتبار على مستوى ولاية جيجل فحسب وإنما على مستوى ولايات جيجل وسكيكدة وبجاية وعلى مستوى كل الساحل الوطني.

- وفيما يخص هذا الطريق هناك كذلك الانطلاق الفعلي للأشغال الخاصة بالنفق الكبير المتواجد على مستوى الطريق الوطني رقم 43 والذي - بطبيعة الحال - هو بصدد الإنجاز من طرف المناقصة الدولية والتي خرجت من المجمع الجزائري الإيطالي (COSIDER ASTAL.D) ووصلنا اليوم إلى نسبة إنجاز بـ 30% والحمد لله.

- كذلك إنجاز الجسر المكمل للنفق عبر الطريق الوطني رقم 43 الذي تقوم بإنجازه اليوم الشركة الوطنية (ONGOA) ووصلنا إلى نسبة إنجاز 25%. إذن هذان الطريقان أو المحوران الأساسيان يعتبران شريان الولاية والشريان الذي من خلاله تتنفس الولاية ونربط الولاية بالولايات المجاورة. ولولايتي جيجل وعنابة خاصة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

من طرف خبراء لهم مؤهلات معتبرة في الميدان، وبدأت الدراسات المعمقة في الميدان سنة 2005، وقد أسفرت نتائج الدراسات والخبرة على أن أسباب الانزلاقات والتدهور ناتجة عن طبيعة تضاريس المنطقة ونوعية الأرضية الهشة والجيولوجية المعقدة للمنطقة وحددت المقاطع الخطيرة التي يجب أن تنال العناية في إطار 56 كلم من هذا الشطر بولاية جيجل بطبيعة الحال. ومن هذه النتائج توصلنا إلى حتمية وضرورة شق طريق جديد خارج كل ذلك المسار.

هذا القرار - قلنا لا نرمم أبدا - يجب أن نلجأ إلى حل جيد لأننا منذ 1984 والأمور جزئية ترقيعية في إطار وضعية غير عادية، ولذلك قلنا بحتمية شق طريق جديد خارج كليا عن المسار الحالي للطريق الوطني رقم 77 حتى نستطيع توجيه حركة المرور خارج مسار الطريق الوطني رقم 77 ويبقى المسار الحالي لا نضيّعه ولنحتفظ به للتبادل الداخلي لسكان المنطقة المجاورين لهذا الطريق.

وقد تم فعليا في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية اقتراح هذا المشروع - والحمد لله رب العالمين - سجل المشروع وبدأنا الدراسات للمسار الجديد، وقد أرست النتائج إلى تسجيل طريق سريع جديد مرتين - إتجاهين، طريق سريع يربط جيجل بالطريق السيار شرق غرب: جيجل، ميله، سطيف مرورا بهذه الولايات وسوف يكون بعون الله الحل الناجع والدائم للمعاناة المسجلة والانشغالات التي أتقاسمها مع السيد عضو مجلس الأمة الفاضل.

ويلقى اليوم هذا المشروع عناية الحكومة والعناية الشخصية لفخامة السيد رئيس الجمهورية.

وقد أفضت الدراسات التمهيديّة إلى اختيار المسار الأنسب للطريق الجديد بعد دراسات فرضيات لعشرة مسارات محتملة - كما تعلم - يجب علينا أن نخرج من المسار المسمى (باراج تابلوط) ونخرج من مدينة تكسانة حتى نتفادى بعض الإشكاليات المطروحة والحمد لله تحدد المسار وبانتهاء الدراسات المعمقة فالمشروع مسجل كي يُنجز طريق سريع جديد ونخرج من هذه الإشكالية المؤقتة التي تكلم عنها الأخ.

أو لا تعتقدون أن فكرة البايلك هي ثقافة أعوان الدولة في هذا البلد؟

أما إشادتكم بحيوية المسؤول الأول في الولاية فأهل مكة أدرى بشعابها، فأهل مكة أدرى بشعابها! أما قولكم كلمة فخامة رئيس الجمهورية المرة الرابعة فهذه الورقة كثيرا ما تستعمل من طرف الكثير من أعوان الدولة، لكن فخامة الرئيس همه الوحيد أن يرى المشاريع تنجز في أوانها وأن لا تهدر الأموال العمومية ولا تنفق هباء منثورا، كفانا من بعض المزایدات بورقة فخامة الرئيس! بكل صدق!

السيد الرئيس؛ أنا أطرح بإلحاح المتابعة والمحاسبة للذين تسببوا في إتلاف 834 مليون دينار! الطريق الآن ليس صالحا إطلاقا! ومعالي الوزير زاره مرة واحدة وليس مرات عديدة، وأنا أعرف الدراسة القائمة حاليا على أزاون وأعرف حتى مكتب الدراسة، ونحن نبهنا لأن المنتخبين في نظر بعض المسؤولين في جهاز الدولة ليس لهم اعتبار، المنتخبون ليس لهم اعتبار سيادة الرئيس! كلامهم يذهب في الهواء وبالنسبة للبعض صيحة في وادي!

نبهناهم وقلنا إن المسلك موجود وهناك دراسة تقنية من مكتب بلجيكي في السبعينات فلم يسمعوا لنا وغامروا بهذه الملايين أو الملايير التي ذهبت أدراج الرياح.

ما هكذا تدار شؤون الدولة، السيد الرئيس، ما هكذا تدار شؤون الدولة ولنا الكلام الكثير إن شاء الله في مناسبات أخرى فيما يخص المال العام وحفظه. شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا.

أولا قبل أن أكون وزيرا فأنا برلماني لعهدتين وأتفهم الأخ لكن بعيدا عن المغالطات والمزایدات

وضف إلى كل هذا، ونظرا للمنطقة وتضاريسها ومناخها والصيغ المطلوبة، سجلنا إنجاز وإنشاء حظيرة جهوية بولاية جيجل للعتاد من أجل الصيانة على مستوى ولاية جيجل.

ضف إلى ذلك؛ سجلنا عدة دور صيانة على مستوى كل دوائر ولاية جيجل للتكفل بالمناطق المعزولة، وأمرنا في عين المكان - خاصة في المناطق التي تهطل بها الأمطار في ولاية جيجل حتى ننتهي نهائيا من إنجاز الطرقات - بما يسمى (Bi - couche) et (Tri - couche) وأمرنا أن تنجز بالبساط حتى على مستوى رؤوس الجبال ولكم معلومات في هذا الإطار.

ضف إلى ذلك - بطبيعة الحال - أننا أعطينا في هذا الإطار كل التعليمات اللازمة من أجل التكفل بكل هذه الانشغالات.

أشكر الأخ عضو مجلس الأمة على هذا الاهتمام والانشغال وهو يرى اليوم بطبيعة الحال أن ما تقدم به، والحمد لله، متكفل به وسنسهو بإذن الله على أننا نتقدم في إعطاء الولاية من خلال شبكة الطرقات هذه، المكانة اللائقة واللازمة، وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية، أعيد الكلمة للسيد عبد الله بوسنان إن هو أراد أخذ حقه في التعقيب، الكلمة لك.

السيد عبد الله بوسنان: شكرا السيد الرئيس. الملاحظة الأولى هي أن الطريق لم ينجز عام 1984 فهذا تاريخ بداية العمل فأصح لمعالي الوزير المحترم.

فأنا طرحت سيدي الوزير قضية محاسبة المخطئين في المسلك، وأنتم قدمتم دلائل قوية من الناحية التقنية وأنتم تعرفون الأرضية ومكاتب الدراسات تعرفها، لماذا غامرتم بالملايين بل الملايير التي ذهبت هكذا؟

أو لا تعتقدون أن فكرة البايلك هي ثقافة أكثر المؤسسات في الجزائر؟

وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه أما بعد،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السادة معالي الوزراء؛
السادة أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة ممثلي الإعلام، السلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته، وتقبل الله منا ومنكم
الصيام والقيام وحشرنا جميعا في زمرة النبي عليه
الصلاة والسلام وبعد؛

طبقا للمادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73
من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08
مارس 99 المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي
لمجلس الأمة، يشرفني أن أتوجه إلى معالي وزير
التربية الوطنية بالسؤال الشفوي التالي.

معالي الوزير، أود أن أشير في البداية إلى أن هذا
السؤال مر على إيداعه ستة عشر شهرا حيث ما كان
يتطلب التساؤل في ماي 2005، أجابت عنه الأحداث
والوقائع بل وحسم أمره من قبل الجهات المختصة
وإن كان هذا الحسم أخذ اتجاهها غير الذي كنا نطالب
به، والأمر يتعلق بإلغاء شعبة الآداب والعلوم
الإسلامية من التعليم الثانوي، ولذا معالي الوزير
أجدني مضطرا إلى تحيين السؤال.

إن التربية تعني من ضمن ما تعنيه تنشئة الأجيال
على منظومة قيمية وطنية وأخلاقية تؤهلهم ليكونوا
مواطنين صالحين حريصين على تماسك وطنهم
وتنمية اقتصاده وصون ثوابته وحماية مقدراته
البشرية والمالية والمادية.

وعملا ببيان أول نوفمبر الخالد وتكريسا لدستور
البلاد يبقى الدين الإسلامي الحنيف أهم ركائز مكونات
الهوية الوطنية في الجزائر، كما تبقى المدرسة
بمختلف مراحل التعليم فيها إحدى أهم أمهات
المواطن المناسبة لتلقي مبادئ الإسلام السمح.

ومن ثمة ضمان استمرار التماسك الوطني، وبالتالي
ضمان تواصل انتماء الأجيال المتعاقبة أبا عن جد
إلى الحضارة الإسلامية التي عمل الاستعمار ما نعرفه
جميعا للقضاء عليها وما استطاع إلى ذلك سبيلا

السياسوية، لأنني وزير مسؤول وأتحاسب وأتحمل
مسؤوليتي وبالتالي فالشيء الذي قلناه وضحناه
بالتدقيق والتفصيل، أما الكلام خارج هذا الإطار فأنا
بالنسبة لي لا أعتبره يدخل في إطار التنسيق
والتعاون وفي إطار أننا ندفع إلى الأمام.

وكل ما ذكرته من مجهودات جمة لولاية جيجل
فهذا أمر حقيقي وواضح وبالتالي في هذا الإطار
ولما نذكر فخامة رئيس الجمهورية - لماذا لا نذكر
فخامة رئيس الجمهورية؟ - قلنا هي عناية خاصة
يوليها الآن للطريق السريع جيجل - ميلة - سطيف.
أين يكمن المشكل هنا؟ ما الذي جعلك مغبونا في
هذه الحالة؟ سبحان الله! في أي شيء غبنك؟ هذا من
جهة. من جهة أخرى، إذا كانت لديك أدلة على الأمور
التي صارت مادية منذ 1984 فتقدم بها إلى الوزارة
واحرسنا! نحن قمنا بتحرياتنا وعملنا ونحن نسهر،
لكن في سياق كلام فقط هكذا فسوف نتجاوزه!
وأدعو الأخ الفاضل للحضور إلى الوزارة فأجالسه
وأقدم له كل التفاصيل فيما يخص هذه المشاريع
فقط و فقط في إطار الكلام المسؤول وفي إطار
الوعي التام، على أننا نسهر جميعا لخدمة الوطن
بعيدا عن كل الأمور الأخرى، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا جزيلا.

قبل إحالة الكلمة للسيد علي قدور دواجي، رجاء
أن يكون هذا المكان مكانا للحوار ولسماع الرأي
والرأي الآخر بعيدا عن التشخيص ومع الاحترام
المتبادل.

بودي أن تكون هذه قاعدة عمل يجب أن تعتمد في
الهيئة وسوف أضطر أسفا مستقبلا إلى إيقاف أي
متدخل - أينما كان موقعه ومكانته - عن مواصلة
الحديث حول هذه القضايا إذا مست قواعد العمل
ضمن الهيئة.

السيد علي قدور دواجي، عضو مجلس الأمة
وسؤاله حول قطاع التربية.

**السيد علي قدور دواجي: بسم الله الرحمن
الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله**

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل؛ أخي العزيز عضو مجلس الأمة المحترم، السيد علي قدور دواجي، لي الشرف العظيم أن أتقدم أمامكم للرد على السؤال الشفوي الذي تفضلتم بطرحه منذ مدة وهذا راجع لأسباب عديدة ولكن أعتذر على هذا الوقت الذي مر على طرح سؤالكم.

وأود قبل كل شيء أن أشكركم على حرصكم واهتمامكم بقضايا التربية وأمور التعليم، وبالرغم من أن موضوع السؤال المتعلق بشعبة العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي قد تجاوزه الوقت بعد النقاش البناء والقيم الذي دار حوله وبعدهما كان محل دراسة في مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 26 جوان 2005 وتم الفصل فيه من طرف مجلس الوزراء ومن طرف فخامة رئيس الجمهورية شخصيا، ومع ذلك واحتراما لشخصكم الكريم وخاصة لهذا المجلس الموقر، ها أنا أرد وأقول:

في البداية لا بد من التذكير أنه لا توجد في العالم بأسره منظومة تربوية محايدة، لأن كل نظام تربوي له مرجعيته الخاصة التي يبني عليها البرامج التعليمية ويوضع على أساسها المضامين التربوية. ومن هذا المنطلق فإن النظام التربوي الجزائري، يعتمد على مرجعيات واضحة المعالم تتمثل في قيم ديننا الحنيف وأسس الحضارة العربية الإسلامية العريقة وجذورنا التاريخية الممتدة عبر العصور.

إن كل هذه المرجعيات تم إعدادها واعتمادها عند صياغة البرامج والمضامين التعليمية سواء في مرحلة التعليم الإلزامي أم في مرحلة التعليم الثانوي. أعود وأؤكد على أن المبادئ الدينية الأخلاقية والثوابت الوطنية هي من المقدرات التي تسعى المدرسة الجزائرية لغرسها في نفوس الأجيال..

وأما سؤالكم حول إلغاء شعبة الآداب والعلوم الإسلامية من التعليم الثانوي فلا بأس أن أذكر بأن ملف إعادة هيكلة التعليم الثانوي قد حظي بمشاورات واسعة منذ ثلاث سنوات أو أربع شملت الميادين

بفضل الله ثم بجهود الحركة الوطنية والإصلاحية. معالي الوزير، إن إصلاح منظومتنا التربوية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر مطلوب ونقركم عليه، ضمن برنامج الإصلاحات الكبرى لفخامة السيد رئيس الجمهورية، وضمن هذا الإطار إسمحوالي بطرح السؤال التالي:

لماذا لم تكتف وزارة التربية الوطنية بحذف شعبة الآداب والعلوم الإسلامية من التعليم الثانوي ليمتد مقصها إلى برنامج اللغة العربية في الطور الثانوي فيحذف منه محورين هامين هما القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؟

فما هي الخلفية البيداغوجية لهذا الإجراء؟ وأين ذهبت آراء أغلب السادة مفتشي التربية والتكوين المختصين التي رفعت إلى الوزارة في الملتقى الوطني المنعقد في ماي 2005 بعنابة؟

وما مصير الطلبة الجامعيين الذين يدرسون التخصصات الإسلامية؟ بل ما مستقبل الجامعات والمعاهد العليا ذات الصلة بالتخصص في علوم الشريعة الإسلامية؟ وهل تنوي الوزارة إرسال طلبتنا في تخصصات الشريعة إلى جامعات دول شقيقة كمصر والسعودية وقطر وسوريا وغيرها بدل الدراسة في أرض الوطن الذي حرره الشهداء رحمهم الله جميعا؟

معالي الوزير، هذه جملة من التساؤلات أود أن توضحوها من خلال منبر مجلس الأمة للجزائريين والجزائريات،

ولكم مني معالي الوزير كل معاني الاحترام والتقدير سائلا لكم الله العون والتيسير لما فيه الخير كل الخير. السيد الرئيس، معالي السادة الوزراء، زملائي الكرام ومسيري الإعلام: تقبل الله منا ومنكم جميعا الصيام والقيام، وأهل علينا وعليكم وعلى الشعب الجزائري وكافة الأمة الإسلامية عيد الفطر السعيد بالخير واليمن البركات، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي قدور دواجي، الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

وتمكينهم من الأدوات المنهجية التي تسمح لهم بالتحليل والتعليل والبرهنة والاستنتاج والمقاربة، وهذه الأسس الفكرية الجوهرية هي التي تحصنهم من أي تأثير سلبي أو أساليب أخرى أو الخرافات.

وأما سؤالكم حول تقليص الحجم الزمني وكذلك المعامل بالنسبة للتربية الإسلامية إلى درجة العدم كما تقولون كما هو في السنة الثالثة من التعليم الثانوي في الشعب العلمية، فأقول، لقد أعيد توزيع التوقيت المخصص لتعليم العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي على الشكل التالي:

في السنة الأولى ثانوي تم تقليص التوقيت المخصص لهذه المادة بساعة واحدة بالنسبة لتلاميذ الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا حتى لا نزيد من كثافة التوقيت الأسبوعي للتلاميذ وحتى يتمكنوا من التفرغ أكثر لإتقان اللغة وباقي أدوات التعليم الأساسية.

وفي السنة الثانية ثانوي يتلقى تلاميذ كل الشعب العلمية والأدبية ساعتين في الأسبوع في العلوم الإسلامية ولم يكن هذا موجودا في السابق. أما في السنة الثالثة ثانوي - وهذا أبرز تحديد جاء به الإصلاح - فيتلقى تلاميذ جميع شعب التعليم الثانوي ساعة أسبوعية تخصص لتعليم العلوم الإسلامية وهو أمر - كما قلت آنفا - لم يكن موجودا في النظام السابق حيث كان تلاميذ شعب الأدب والعلوم الإسلامية وحدهم دون سواهم يتلقون دروسا في العلوم الإسلامية بمعدل 5 ساعات.

أخص وأقول، إن إعادة توزيع المواقيت المخصصة لتعليم مادة العلوم الإسلامية بصورة أفضل وتمديد تدريسها إلى غاية السنة الثالثة ثانوي في مختلف الشعب وهذا أمر لم يكن موجودا من قبل، وذلك بغرض إدخال هذه المادة بصفة رسمية في امتحان شهادة البكالوريا في كل الشعب وذلك ابتداء من دورة جوان 2008 لأن شعبة العلوم الإسلامية الآن ليست موجودة لا في البكالوريا ولا في السنة الثالثة ثانوي وهذا أدمج من خلال الإصلاح، ويعد هذا التجديد الثاني الذي جاء به الإصلاح إذ لم تكن العلوم الإسلامية مادة اختبار في البكالوريا إلا

والقطاعات المعنية عن طريق الندوات الولائية والجهوية والوطنية والأيام الدراسية واللقاءات المشتركة التي ضمت القطاعات المعنية وأذكر على الخصوص التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهنيين.

أذكر هنا أن التنسيق والتشاور تم في إطار استراتيجية الدولة الخاصة بميدان التربية في تكامل وانسجام.

والجديد الذي أتت به إعادة هيكلة التعليم الثانوي هو قيامها على مبادئ معلومة معمول بها في أغلب الأنظمة التربوية في العالم وحتى في أغلب الدول العربية، ومن هذه المبادئ أذكر:

- تفادي التخصص المبكر أقول تفادي التخصص المبكر وضمان قاعدة صلبة ومتينة من حيث المعارف الأساسية كاللغة العربية والأدب والرياضيات والعلوم والمعلوماتية واللغات الأجنبية وغيرها من المبادئ التي تعتمد عليها جل الأنظمة التربوية في العالم.

ويأتي تأجيل، ليس فقط شعبة الشريعة والعلوم الإسلامية ولكن يأتي تأجيل 08 تخصصات في هذا الإطار بما فيها تخصص الأدب وعلوم الشريعة إلى مرحلة الجامعة، وأذكر هنا أن في قطاع التربية، فالتربية الإسلامية تدرس منذ الإبتدائي إلى آخر سنة في الثانوي بكتب جديدة وبرامج يعرفها الجميع وبأساتذة يتخرجون من الجامعات الجزائرية، ولذلك أؤكد أننا سوف لا نترك لغيرنا تدريس التربية الإسلامية، لأننا نعرف أولا بأن الإسلام هو دين الدولة وثانيا لأننا نعرف بأن ما عشناه من صعوبات كان حقا يرجع في بعض الأحيان إلى قطاع التربية، وذلك لأنها - أتكلّم عن هذه التخصصات الثمانية التي أجلت إلى التعليم العالي - دقيقة، بعضها يشرع فيها بعد الجذع المشترك أي بعد عام أو عامين من التعليم الجامعي، وتحتاج إلى قاعدة معرفية متينة.

ومن ثمة فإن تأجيل التخصص في علوم الشريعة إلى جانب سبعة تخصصات أخرى إلى مرحلة التعليم العالي هو قرار بيداغوجي صائب ويسمح لنا بتمتين قاعدة المعرفة لتلاميذ التعليم الثانوي في اللغة العربية وقواعدها وآدابها وفي الفلسفة

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التربية، أسأل السيد دواجي إن كان يريد أخذ الكلمة مرة ثانية، الكلمة لكم.

السيد علي قدور دواجي: شكرا سيدي الرئيس. أولاً أجدد شكري للسيد الوزير على ما تفضل به من تقديم توضيحات وشروحات حول حيثيات الموضوع ولذلك قلت إنني حينت سؤالني لأن هناك بعض الأمور جاءت فيما بعد، وإنما قد اختلف مع معاليه في جزئية حذف مادة أو محور القرآن الكريم والحديث الشريف من مقررات اللغة العربية في التعليم الثانوي بكامله وليس في السنة الثالثة أو السنة الأولى، أعتقد ليس من باب كونه من النصوص الشرعية وإنما من باب أن الفصاحة وأن قمة الأداء وأن هذين النصين هما أرقى نص بلاغي بلسان عربي مبين وأن النبي عليه الصلاة والسلام قال "وأوتيت جوامع الكلم" وقال "أنا أفصحكم لغة بيد أني من قریش"، ومن ثم، حتى نعود أبناءنا كما كان في السابق، ففيه نصوص قرآنية يستنتج منها الإعجاز البلاغي الذي هو جزء هام من الإعجاز في القرآن الكريم، وأشكره مرة أخرى، وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قدور دواجي، أسأل السيد الوزير إن كان لديه ما يضيفه، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا جزيلا للأخ المحترم السيد دواجي، أنا لست مختصا في هذه حيثيات، ولكن أقول للأخ المحترم كما قلت في البداية، لدينا لجنة وطنية للمناهج والبرامج مشكلة من مختصين، فإن أراد أن يقابلها وأن يشرح ما تفضل به فسأكون مساعدا له وسأكون إلى جانبه لأنني لا أستطيع أن أقصر في شيء إن كان حقا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، والكلمة الآن للسيد الحاج العايب وقطاع التشغيل والتضامن الوطني.

بالنسبة لتلاميذ الشعبة الإسلامية دون سواهم وذلك لاعتقادنا الراسخ بأن هذه المادة أساسية في تكوين شخصية أبنائنا وتهمهم جميعا، ولا تعني تلاميذ شعبة معينة لأن القصد ليس تكوين نموذجين من الجزائريين.

أما تساؤلنا بشأن الخلفيات البيداغوجية - كما تفضلتم به أخي المحترم - المتعلقة بحذف نصوص القرآن الكريم، والحديث الشريف من مقرر اللغة العربية فأجيب بأن العمل التقني البيداغوجي تختص به اللجنة الوطنية للمناهج والبرامج المشكلة من ثلاثمائة شخص من أحسن المفتشين وأحسن الأساتذة في قطاع التربية وأحسن الأساتذة في التعليم العالي وكذلك المجموعات المختصة التي تتكون - كما قلت - من مفتشين وأساتذة ذوي خبرة واختصاص ونحن نثق في عملهم بحيث يختلف التعامل مع نصوص القرآن الكريم إلى التعامل مع نصوص المتنبي من الشعراء والأدباء، وأعتقد أنه لا ينبغي أبدا أن نحكم على برامج التعليم الثانوي من خلال برامج السنة الأولى التي هي جذع مشترك تدعم فيها المعارف الأساسية اللازمة.

أما عن تساؤلنا حول مصير طلبة العلوم الإسلامية في الجامعات فإنكم على ما يبدو تعتبرونهم جميعا طلبة مقبلين على التعليم وهذا غير منطقي فالجامعات والمعاهد الإسلامية ليست مدارس عليا للأساتذة ولكن تكون لجميع البلاد، أما سؤالكم حول إرسال الطلبة في اختصاص الشريعة إلى مصر والسعودية والإمارات وقطر، هذه الدول صديقة وشقيقة وعزيزة ولكن أقول لكم إن الجزائر شركة قادرة، قادرة على شقها تقوم بحل مشاكلها بمفردها وبإمكاناتها، أخي العزيز لا تنسوا بأن في الجزائر هناك 8 ملايين تلميذ، وفي الجامعة الجزائرية هناك مليون تلميذ، وبالتالي حتى لو جمعنا عدد التلاميذ في جميع هذه الدول لا يمكن أن يصل إلى العدد الإجمالي للتلاميذ الجزائريين، أقول لكم فقط أخي إن بلدكم لديه من الإمكانيات ما يمكنه من حل مشاكله ولا يعتمد على دول أخرى، شكرا جزيلا على سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد وزير التشغيل والتضامن الوطني: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، شكرا للسيد الرئيس.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورمضان كريم ومسبعا عيد سعيد.

شكرا للأخ النائب المحترم السيد الحاج العايب ليس عن السؤال ولكن عن كل الأسئلة. كنت بدأت بسؤال ولكن أتبعته بأسئلة أخرى حول برنامج القطاع.

شكرا جزيلاً، هذه فرصة ثمينة نتطرق من خلالها لهذا الموضوع الحساس جداً، لماذا؟ لأنه يتعلق بالشباب الجامعي مثلما تفضل معالي وزير التربية الوطنية قبل قليل، لدينا الآن مليون طالب في الجامعات وبلغ عدد خريجي الجامعات في الخمس سنوات الماضية 50 ألف خريج بشهاداتهم وفي كل سنة تقريبا، وهذا جانب إيجابي نظرا لديمقراطية التعليم، ولكنه جانب سلبي في نفس الوقت.

في سنة 1962 كانت هناك جامعة واحدة، وكان هناك 45 ألف تلميذ، أما الآن فلدينا 8 ملايين تلميذ تقريبا، و44 جامعة ومركزا جامعيًا، ويعدّ المتخرجون بالآلاف وعشرات الآلاف.

إن ما قامت به الحكومة منذ سنوات وخاصة منذ سنة 2002 هو ضم رئيس الجمهورية التشغيل لوزارة التضامن، الذي يعتبر الآن عنصرا أساسيا ليس في الجزائر فقط ولكن في العالم كله، فلا النمو ولا التنمية ولا خلق ثروات بدون مناصب شغل دائمة، ولهذا فبرامج التشغيل كلفت وزارة التكوين والتضامن الوطني تسيير عشر آليات للتشغيل والجزائر هي البلد العربي الإسلامي الوحيد الذي قدمت فيه الدولة عشر آليات، 4 آليات لدعم التشغيل في الجانب الاجتماعي (les I.A.E.G - les I.L.E.S - TUPEMO - CPE) ثم الوكالة الوطنية للمؤسسات المصغرة والوكالة الوطنية لدعم القروض المصغرة.

فيما يتعلق بالجامعيين، أقول لقد خلقنا آلية جديدة للتوظيف الجامعي لمدة سنة على حساب الدولة والأرقام موجودة بخصوص السنوات الماضية

السيد الحاج العايب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ أصحاب المعالي؛

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة؛ أعضاء الأسرة الإعلامية.

يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير التشغيل والتضامن الوطني السؤال الشفوي التالي:

تخرج الجامعة الجزائرية كل سنة الآلاف من الطلبة الحاملين للشهادات الجامعية من مختلف التخصصات إلى جانب خريجي مراكز التكوين المهني والمعاهد الوطنية الأخرى، لينضموا كلهم إلى جيش البطالين المهرة، ذلك أن سوق العمالة الراهنة لا تمتص إلا نسبة محدودة منهم، وما دامت وزاراتكم هي الجهة المكلفة بإيجاد وظائف قارة لمثل هؤلاء، فإني أطرح على سيادتكم هذا السؤال:

ما هي سياسة الوزارة القريبة والبعيدة المدى في مجال تشغيل وتقليص نسبة البطالة؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة جانبية أخرى:

(1) ما هي الميادين التي ترون أنها قادرة على امتصاص أكبر عدد ممكن من هؤلاء الخريجين وغيرهم؟
(2) هل هناك برامج أو مشاريع مشتركة بين وزاراتكم والوزارات الأخرى لبعث نشاطات يمكن أن تستقطب هؤلاء الخريجين؟

(3) هل هناك إحصائيات دقيقة حول حجم البطالة ونسب التشغيل؟

هل لديكم خريطة سوق العمالة واحتياجاتها الفعلية لتوجيه أولئك الخريجين من جهة وإمكانيات فتح تخصصات تستجيب لتلك الاحتياجات من جهة أخرى؟

أخيرا، بودنا معرفة تصور الوزارة لمسألة التضامن الوطني ووسائل ترقيته وتجسيده؟ أشكركم جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب والكلمة الآن للسيد وزير التشغيل والتضامن الوطني.

وبفائدة 01% وذلك لمدة خمس سنوات، هذا هو المخرج الوحيد، لأنه من ضمن 142541 جامعيًا ممن وظفتهم الدولة لم يبق إلا 20% موظفين في الدولة لكون الوظيفة العمومية محدودة! عندنا مليون وخمسمائة وخمسون ألف في الوظيفة العمومية أي نسبة 20% فقط موجودة في الوظيفة العمومية وشجعنا كذلك القطاع الخاص لتوظيف المهندسين والمهندسين المعماريين وذلك لخلق مكاتب الدراسات ومكاتب البحث ولكن كان الجواب محتشما نوعا ما، ثم طلبنا توظيفهم تشجيعا منا لمدة 6 أشهر إضافية فنعطيمهم 6 آلاف دينار، ولا يدفع لهم إلا 80% من مرتبهم، وتلقينا تجاوبا منذ 6 أشهر تقريبا، وبالتالي هناك أمل في هذا الموضوع...

من الصعب توظيف 400 ألف شاب جامعي أو شابة مرة واحدة، لذلك فإن الآليات الجديدة التي أنشأناها سمحت لنا من تخفيض نسبة البطالة وكنت قد طرحت سؤالًا عن البطالة، وكيف كان حالها في سنة 1999.

قبل أن نتكلم عما أنجز من طرف الدولة في الست سنوات الماضية لابد من عرض حال البطالة في 1999.

البطالة 30.7%، التضخم له رقمان، النمو يُقارب الصفر تقريبا، المديونية 32 مليار دينار زائد 9 ملايين دينار لخدمات الديون، إضافة إلى الأمن، كل هذا كان موجودا، أما الآن فتقدر نسبة البطالة بـ 15.3% وهذا الرقم رسمي حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المقاييس المعمول بها في المنظمة العالمية للتشغيل لسنة 2005 فأقولها بصفة رسمية: إن نسبة البطالة تقدر بـ 13.8% حيث انخفضت من 30.7% إلى 13.8%، أما في أفق 2009 فسنصل إلى 8% إن شاء الله حيث إن كل الآليات الموجودة فيما يتعلق بالتشغيل مرتبطة مع قطاعات أخرى، إذن التشغيل ليس من صلاحيات وزارة التشغيل والتضامن الوطني ولكننا نشجع خلق مناصب شغل، ولكن هناك اتفاقيات مع وزارات أخرى كوزارة الأشغال العمومية ووزارة التربية الوطنية، وقدمنا لهم جامعيين

أي ما بين 1999 و 2005، في البداية وظّفنا 14 ألف جامعي سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالخصوص في الوظيفة العمومية، وكان الراتب المقدم هو 6 آلاف دينار، أما التقنيون السامون فراتبهم 4500 دج ورغم كونه زهيدا لكن المهم والأهم في هذه القضية - الأخ الحاج العايب - هي كرامة المواطن، هناك جامعيون يحملون شهادات ولكنهم بدون عمل، هؤلاء يفقدون كرامتهم ولهذا فإن الهدف من آلية التوظيف أولا هو اندماجهم وتحضيرهم للدخول إلى عالم الشغل حتى يتكيفوا مع هذا العالم لمدة سنة أو سنة ونصف.

لقد قمنا منذ 2002 بطلب من السيد رئيس الجمهورية برفع الراتب إلى 8 آلاف دينار وطلبنا الآن في إطار رفع الأجور الذي يعرفه العمال (SMIG) إلى 12 ألف دينار.

كان عدد الجامعيين سنة 1999، 14 ألفا وأصبح في سنة 2000، 11 ألفا، أما في 2003، فقد انخفض إلى 6600 وفي سنة 2003 بلغ 4300. وبمناسبة الندوة الوطنية لتشغيل الشباب المنعقدة يوم 22 أكتوبر 2003 تحت رئاسة وحضور السيد رئيس الجمهورية، قرر السيد الرئيس رفع العدد إلى 35 ألفا أما سنة 2004 فقد تمكنا من توظيف 52171 جامعي وفي سنة 2005، 48716 أي ما يعادل 148 ألف جامعي تم توظيفهم على حساب الدولة في خمس سنوات، لكن بعد سنة أو سنة ونصف ما هو المخرج؟ لقد خلقنا آلية القروض المصغرة وهي خارجة عن وكالة دعم تشغيل الشباب (ENSEJ) الموجودة منذ 1997 وسأعطيك الأرقام فيما بعد، فيما يتعلق بـ (ENSEJ).

أما الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ENJEM) فهي موجودة منذ سنتين تقريبا وهي تشبه الوكالة العالمية (GREMING BANK) لمحمد جونس الذي تحصل على جائزة نوبل للسلام من خلال إنشاء هذا البنك للفقراء، فهذه الآلية الجديدة المتمثلة في قروض مصغرة ما بين 05 ملايين و 40 مليون فهي تسمح للشباب الذين لديهم رغبة في كل التخصصات من تقديم القرض بدون فائدة بـ 30%

ولا شيء، فهذا هو التضامن بين الدولة والمواطنين، 22 ألف شاليه بنيت في ستة أشهر ولم يبق منكوب واحد في الخيم، إن التضامن الوطني ليس قفة رمضان فقط، التضامن الوطني هو التكفل بالفئة الهشة من المجتمع، وزارة شؤون التضامن الوطني تسير 253 مركزا للمسنين وللمعوقين حركيا وللمعوقين ذهنيا وللصم والبكم وللطفولة المسعفة وللأمهات العازبات، لكل هذه الفئات الهشة من المجتمع هناك 253 مركزا يسير من طرف الدولة، كنت في لبنان أثناء الحرب والتقيت مع وزراء لبنانيين ومع السيد نبيه بري والوزير معوض وزير الشؤون الاجتماعية وتفاجأت لانعدام مدرسة للمكفوفين في كل لبنان! حينها أبلغتهم أن في الجزائر 76 مكفوفاً نجحوا في البكالوريا هذه السنة و373 بين البكالوريا و(BEF) علماً أن هذه الجهود تقوم بها الدولة، في برنامج هذه السنة 2005 - 2006 هناك 39 مليار دينار مخصصة لهذه الفئة الهشة من المجتمع فقط، هذا هو التضامن الوطني وليس فقط قفة رمضان.

إن قفة رمضان أمر ظرفي، مرة في السنة، لكن هناك الدخول المدرسي، النقل المدرسي، هذا الأخير قدمناه للسيد رئيس الجمهورية، وزارة التضامن الوطني وزعت لحد الآن 1994 حافلة إلى مختلف البلديات، طبعاً هذا غير كاف إذ لدينا 1541 بلدية أمماً، كيف حال القرى وهي عديدة، هناك أربعة، عشرون، ثلاثون، أربعون.. قرية ولهذا فقد كلفنا النقل المدرسي 4 ملايين دينار في هاته السنوات الخمس، النقل المدرسي لم يكن موجوداً تماماً قبل 1999 وبدأ منذ 2000 كحملة للتكفل.

علاوة عن ألفي دينار المقررة من طرف رئيس الجمهورية منذ 2000 لكل تلميذ مع الدخول المدرسي وهو ما يساوي 600 مليار سنتيم تقدم لأولياء التلاميذ.

أما اللوازم المدرسية فقد كلفت الوزارة مليونين و500 ألف، قُدمت لهؤلاء الأطفال، بدون أن ننسى ما قدمناه لضحايا المأساة الوطنية، حيث وفرت الدولة لوزارة التضامن الوطني 15.6 مليار دينار

في الهضاب العليا وفي الجنوب الكبير لدعم خريجي البكالوريا، هناك اتفاقية مع وزارة التكوين المهني، كذلك كل خريجي المعاهد، المقدرين بـ 100 ألف كل سنة لتقديم قروض مصغرة، بمعنى أن مهمة قطاع التشغيل والتضامن الوطني هو التنظيم وتحسيس القطاعات الأخرى، لهذا السبب أنشئ المرصد الوطني للتشغيل ومحاربة الفقر منذ سنتين وتوجد به 18 وزارة، ومؤسسات ونقابة وجمعيات ويقدم كل سنة تقريراً كاملاً وشاملاً لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية حول ميدان التشغيل.

هذه هي الأرقام التي أقدمها بصفة عامة بخصوص قضية التشغيل وبالأخص تشغيل الجامعيين.

أما سؤالك المطروح حول سياسة التضامن، فالبعض يعتقد أن سياسة التضامن الوطني لا تتمثل إلا في قفة رمضان فقط وهذا خطأ! سياسة التضامن الوطني هي فلسفة جديدة ظهرت منذ 7 سنوات، سياسة التضامن الوطني هي تضامن ما بين الدولة والمواطنين، الجزائر البلد الوحيد، أقول البلد الوحيد الذي واجه 7 كوارث طبيعية منذ 1999.

في 22 ديسمبر 1999 زلزال عين تموشنت، ثم زلزال بني معوش ببني ورتلان، ثم فيضانات واد عثمانية ثم باب الواد ثم غرداية والنعام والبيض وبسكرة وباتنة ثم بومرداس والجزائر العاصمة! لا بد أن نضع مقارنة، على سبيل المثال بعد كارثة 11 سبتمبر 2002 في نيويورك، منح رئيس بلدية نيويورك المنكوبين الحق في قضاء ثلاث ليال في الفندق فقط ثم ليذهبوا إلى شأنهم! نحن في الجزائر وبالضبط في عين تموشنت أعطينا لكل المنكوبين سكنات وكذلك الأمر في باب الوادي، إضافة إلى هذا، أعلمكم أنه بعد كارثة 10 نوفمبر والتدقيق في 11 نوفمبر على الساعة التاسعة ليلاً، استفادت 41 عائلة في واد قريش من سكنات، أقول في 11 نوفمبر أي بعد الكارثة بيوم واحد فقط! أما فيما يتعلق ببومرداس وبالمقارنة مع انفجار "تولوز" منذ 5 سنوات وشهرين فإنه لم يتم تعويض أي شيء لحد الآن! وكذلك بالنسبة لزلزال إيطاليا لم يتم تعويض

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة مجددا للسيد الحاج العايب، إن هو أراد أخذها.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس، أشكر السيد الوزير على الجواب، لكن أتمنى أن يقنع جوابه المعنيين بالأمر. أنا مقتنع، لكن لا بد أن يقنع المعنيين بالأمر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد دراوي وقطاع التربية الوطنية مرة ثانية.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛
معالي السادة الوزراء؛
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة؛
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، استنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور وطبقا للمواد 68، 69 و70 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

أتوجه إلى السيد المحترم وزير التربية الوطنية بالسؤال الشفوي التالي نصه:

صحيح أن المدرسة قد فتحت أبوابها لجميع الأبناء الذين بلغوا سن التمدرس وأن الدولة قد خصصت واعتمدت ميزانيات ضخمة لقطاع التربية والتعليم، وصحيح أن ثمة جهودا قد بذلت لمحو الأمية والقضاء على الجهل، لكنه من المهم القول أيضا إن الإصلاحات المنتهجة في هذا القطاع الاستراتيجي لم تحقق الأهداف المرجوة منها وكذا المناهج والبرامج التعليمية المعتمدة، لم تكن محل نقاش حقيقي أو دراسات نقدية جادة وموضوعية

لتعويض ومساعدة ضحايا المأساة الوطنية أقول لكل عائلات ضحايا المأساة الوطنية، بدأنا العملية وسنواصل فيها.

وعن السؤال المتعلق بالتضامن الوطني والفقير، تكلمنا عن الفقر، ففي سنة 2000 رسمنا خريطة مع (I.A.R.A.K) الوكالة الوطنية فيما يتعلق بحالة الفقر بلدية بلدية وقبل 3 أيام، وضعنا خريطة جديدة أعطت نتائج جد إيجابية فمن ضمن 176 بلدية تعتبر فقيرة جدا إلى أقصى حد في الفقر، لم تبقى سوى 46 بلدية أي هناك 130 بلدية تحسنت ظروفها، الفقر الذي كان بنسبة 22% إلى 23% في سنتي 1996 و1997 و13% في سنة 1999 انخفض إلى 5.9% وهذا ليس من قبل وزارة التضامن الوطني، بل كل مشاريع الوزارات والمجهودات التي قامت بها الدولة، إضافة إلى التحولات الاجتماعية الأخيرة التي تأخذ نسبة مئوية معروفة في كل البلدان من المدخول الخام الوطني، تقدم البلدان 02.5% أو 03% من المدخول الوطني الخام.

أما في الجزائر فالنسبة هي 10%، قدرت في الخمس سنوات بـ 25 مليار دولار وزعت حسب التحولات الاجتماعية، هناك الطلبة الجامعيون والمجاهدون، أقول وأنا فخور جدا إنه بالمقارنة بين ما تقوم به الدولة الجزائرية في إطار التضامن الوطني وفي إطار السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية وبين بلدان أخرى فنحن في واقع نحسد عليه، سواء فيما يتعلق بانخفاض البطالة أو التكفل بالفئات الهشة في المجتمع، وأقول كذلك إنه في شهر رمضان المعظم لا يوجد جزائري واحد أو جزائرية واحدة يصوم بدون أن يجد فطورا محترما، منذ 7 سنوات ونحن نقوم بهذه العملية وأنا أشكر المحسنين الذين تقدموا إلى أبعد وأكثر من هذا فلقد أعادت الدولة والحكومة الثقة بينها وبين المواطنين حيث كانت مفقودة تماما، فعندما ترجع الثقة ما بين الدولة والمواطنين فذلك هو الانتصار والربح إن شاء الله.

حاولت بقدر الإمكان إجابتك وأنا على علم أنك ربما مقتنع شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم وصح صيامكم وصح عيدكم.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السيدات والسادة النواب الأفاضل؛
السيد النائب المحترم، أشكركم جزيل الشكر
على سؤالكم والاعتناء بقطاع التربية.

في البداية أريد أن أشير إلى أن الحكم المسبق
حول الإصلاحات المنتهجة لم تحقق الأهداف
المرجوة، فيه كثير من المبالغة، لأن الإصلاح لم
يكتمل وما هو إلا في بدايته، وعلى سبيل المثال فإن
الطلبة الذين التحقوا بهذا الإصلاح سنة 2003
سيخرجون إن شاء الله سنة 2015 وبالتالي لا
يمكننا الحكم على الإصلاح إلا في سنة 2015، ومع
ذلك أخي العزيز سأحاول أن أعطيك لمحة عما كانت
عليه المدرسة بالأمس قبل ست أو سبع سنوات وما
أصبحت عليه اليوم، انطلاقا من الميكانيزمات
المرحلية التي وضعناها في إطار سياسة الإصلاحات
الوطنية التي ينوه بها الجميع الآن حتى منظمة
اليونسكو إلى المستوى الدولي، ويقول ماتيوورا إن
الإصلاحات في الجزائر تعتبر من أكبر الإصلاحات
على المستوى الدولي الآن، وإن نجاحها الآن
معترف به على أعلى قمة السلطة الجزائرية.

أخي العزيز، أعطيك بعض الأرقام حول ما تفضلتم
به في كل الأماكن.

هذه المدرسة قبل ست سنوات كانت تسمى
"المدرسة المنكوبة" ولا يستطيع أحد اليوم أن يقول
إن هذه المدرسة منكوبة.

أبدأ أولا بالتمدرس: قبل 1999 كان تدرس أبنائنا
88%، أما الآن فأصبح 97% وكما قال السيد رئيس
الجمهورية في خطابه عند الدخول المدرسي لا توجد
دولة تبلغ بها نسبة التمدرس 100%.

ثانيا: وزيادة على ذلك أخي العزيز فإن الإصلاح
أتى بشيء تاريخي في بلادنا، بحيث سيكون
التمدرس ابتداء من السن الخامسة وليس من
السادسة، وتم تدرس 130 ألف منذ سنة 2003
وسنمدرس 630 ألف تلميذ والرقم يخص كل
التلاميذ المعنيين بمقابل الابتدائي.

ومعمقة، كما أن تكوين الأساتذة الذي كان يهدف
بالأساس إلى إعادة تكييف وضبط الأساليب التقنية
للتعليم الخاصة بكل برنامج جديد لكل طور من
أطوار التعليم قد عرف هو الآخر تذبذبا والأوضاع
الاجتماعية والمهنية للأساتذة هي الأخرى تدهورت
وتدنت بشكل كبير.

لقد تم إعداد البرامج في غالب الأحيان بتسرع
دون تحديد الشروط البيداغوجية والقواعد بتطبيقها،
كما أن هذه البرامج يعاب عليها عدم الانسجام في
أهدافها ومحتوياتها وكثرة الأخطاء في المقررات
والكتب المدرسية، وانطلاقا من هذه المعايير لواقع
المنظومة التربوية أصل إلى سؤال الشفوي الذي
يتفرع إلى عدة أسئلة فرعية فأقول إنه حان الوقت أن
ندرك تمام الإدراك ونعي تمام الوعي ونعلم علم
اليقين:

- (1) ما هي برامج التعليم التي ينبغي اعتمادها؟
- (2) ما هي الطرق أو الأساليب البيداغوجية التي
يتوجب انتهاجها؟
- (3) ما نوع وطبيعة المتعلمين الذين نريد تكوينهم
وإعدادهم؟
- (4) ما هي الوسائل البشرية والمادية التي يجب
توفيرها لإنجاح هذا الإصلاح؟
- (5) ما هو التكوين الذي يجب تقديمه للأساتذة في
هذا الإطار؟

وفي انتظار جوابكم؛ أدعو لكم معالي الوزير
المحترم بالتوفيق في مهامكم النبيلة، وأحيي من
هذا المنبر جميع المربين والأساتذة والقائمين على
تعليم وتكوين أبناء اليوم والغد، تحية تقدير واعتبار
وعرفان، كما أتمنى التوفيق والنجاح لكل أبناء
المدرسة الجزائرية خاصة أولئك المقبلين على
الامتحانات لنيل مختلف الشهادات التعليمية،
وتفضلوا معالي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير
والاحترام وشكرا للجميع على الإصغاء والسلام
عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي
والكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

(3) أن يكون الكتاب في مستوى جميع الطلبة. أولاً، أصبح الكتاب اليوم في متناول جميع التلاميذ وستنجز العام المقبل 65 نسخة من الكتب، وستكون في المؤسسات التربوية قبل الخروج إلى العطلة الصيفية.

ثانياً، الكل يعرف الآن بأن الكتاب أصبح ذا نوعية، وتوصلنا هذا العام إلى إيجاد حل لأولئك الذين ليس لديهم إمكانيات لاقتناء الكتب، أي أن الدولة خصصت 05 ملايين دينار حتى توفر لهم الكتب مجاناً، زيادة على ذلك، تكلمت عن تكوين الأساتذة، لسنا بصدد حل مشاكل اليوم ولكن مشاكل 30 سنة مضت ولا أريد أن أنتقد أمني، لأنني خريج المدرسة الجزائرية ولكن هل نستطيع حل مشاكلنا الواقعية بغض النظر عن الماضي الذي يبني عليه المستقبل، لا طبعاً! دعني أقول لك أخي العزيز وكلي احترام للأستاذ الذي حييته، وأنا بدوري أحياه من هذا المنبر، إن الأستاذ الجزائري وبالرغم من الأوضاع الصعبة التي يعيشها فهو يقوم بأعماله في أحسن مستوى، أريد أن أقول لك إن 85% من أساتذة الابتدائي لا يحملون شهادة البكالوريا و65% في الإجمالي لم يتحصلوا على البكالوريا والتكوين اليوم ليس معركة فقط ولكنه ثورة، بحيث أغلقت الأبواب لتوظيف ذوي المستوى النهائي في مجال التربية - ومنذ سنة 2000 تقرر عدم توظيفهم في مجال التربية - إلا من يحمل شهادة الليسانس، 40 ألف أستاذ متحصل على الليسانس تم توظيفهم منذ سنة 2000، كما تم تكوين الأساتذة غير المتحصلين على البكالوريا في الجامعات، إذ مدرسنا 11 ألفاً في السنة الماضية أما هذه السنة ومع السيد رشيد حراوية بلغ العدد 50 ألفاً وفي المستقبل سيبلغ العدد 214 ألفاً حتى نهاية العشر سنوات حتى يصبح 90% من هؤلاء الأساتذة لديهم مستوى شهادة الليسانس، ويتم ذلك أثناء العمل لأن عيبتهم عيب أكاديمي، فالتكوين الأولي الآن تشترك فيه العوامل الثلاثة في الأطوار الثلاثة، أولاً فيما يخص أستاذ الابتدائي، لا بد أن يكون متحصلاً على بكالوريا + 03 ومتخرجاً من معهد (I.F.P.M) الذي

ثالثاً: أخي العزيز إن المشكل المطروح في الدول العربية والدول الإفريقية هو تدرس البنت وفي الجزائر أصبح مشكلاً محلولاً إذ إن نسبة نجاح البنات في البكالوريا أصبح 67% مقابل الذكور، أردت أن أقول لك أخي العزيز إن المدرسة الجزائرية ليست منكوبة كما قيل عنها في الماضي، فلا تكن متشائماً، وأقول لك ما قاله الشاعر:

أيها المشتكي وما بك داء*** كن جميلاً ترى الوجود جميلاً
رابعاً: أخي العزيز تكلمت عن البرامج، دعني أقول لك إن إصلاح المنظومة التربوية أخرج المدرسة من الأزمة، لأن البرامج لم يتم إصلاحها منذ 1980، أما تغيير بعض الفقرات فكان يقوم به نائب مدير في الوزارة ولكن الآن ومنذ بداية الإصلاح في 2003 أنشأنا لجنة المناهج والبرامج، فيها 300 أستاذ جامعي ومختصين في قطاع التربية ومفتشين، حيث قاموا بإصلاح 114 برنامجاً فيما يخص السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ابتدائي والسنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة إكمالي والسنة الأولى والثانية ثانوي، ولم يبق في العام المقبل إلا السنة الخامسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي، زيادة على ذلك، فإن إصلاح المناهج والبرامج سمح لنا بإضافة المواد الأساسية التي كانت غير موجودة كاللغة، الفلسفة، التقني الرياضي، الرياضي، اللغات الأجنبية، التربية التكنولوجية، اللغات الأجنبية، تمازيغت، الإعلام الآلي، إلى غير ذلك من المواد التي لم تكن موجودة سابقاً، علماً - أخي العزيز - أنه بعد انتهاء اللجنة الوطنية من المناهج والبرامج لن يطبق إلا بعد إمضائه من طرف الوزير شخصياً.

أما فيما يخص الكتب المدرسية - أخي العزيز - كان يوجد كتاب واحد لتلميذين اثنين وعندما قلت قبل ثلاث سنوات إن مشكل الكتاب يجب أن يحل نهائياً ضمن برنامج الإصلاح، كذبتني الأغلبية، ومع الوقت برهننا أننا وفينا بوعدها، بحيث وفرنا هذا العام 53 مليون كتاب وأصبح لكل تلميذ كتاب، زيادة على ذلك تم حل المشاكل الأساسية التي كانت أمامنا.

- (1) توفير الكتاب للجميع.
- (2) نوعية الكتاب حتى تكون ذات مستوى.

ولأجل صحة أسنان أبنائنا بتوفير 150 مليار سنتيم لشراء أقراص ذات قاعدة بمادة "فليور" لمعالجة تسوس الأسنان في سن مبكرة! دعني أقول لك أخي العزيز في المدرسة الأساسية كانت المدرسة الخاصة محظورة وأنت تعلم بتلك الضجة، فهي تفعل ما تريده! تقدم النشيد غير الوطني، تدرس التاريخ باللغة الفرنسية وغيرها من الأمور... اليوم أصبح القانون فوق الجميع وسيطبق على كل الذين لا يلتزمون بهذا القانون.

أخي العزيز، بالنسبة للمنشآت التربوية، لماذا وصلنا إلى هذه النتائج؟

كانت تبني مدارس ابتدائية ثم تحول إلى ثانوية، إلى حد الآن نحن نحل مشاكل قديمة، الإصلاح ليس معناه أن نحل مشاكل اليوم ولكنها مشاكل ثلاثين سنة مضت سواء في التكوين أو التجهيز أو البرامج. فيما يخص المنشآت التربوية، هل تعلم أخي العزيز أنه تم بناء 670 إكمالية في 6 سنوات و280 ثانوية و20.500 حجرة درس، أي منذ 1999 إلى يومنا هذا تم بناء ما يقدر بـ 27% مما قمنا به منذ 1962! كنا بنبي 10 ثانويات في العام، هذه السنة استلمنا 77 ثانوية وسنبني من هنا إلى 2009، 1100 إكمالية و500 ثانوية و670 حجرة للرياضة.

قديمًا كانت الثانويات توضع في الابتدائيات أما اليوم فإن للثانوية قاعة موسيقى، وتلقن دروسا فنية، رياضة وإعلاما آليا، فما عليك إلا أن تذهب وتشاهد ثانويات اليوم! فكيف بك تقول لي إننا نتراجع إلى الوراء و... إسمح لي فإن اعتراف اليونسكو والدول ورئيس الجمهورية يخالف ما تقوله! لن أقول ما قاله رئيس الجمهورية لأنكم سمعتم خطابه، لو نرجع إلى النتائج: هل كنت تعلم السيد النائب المحترم سي محمد أن نسبة النجاح كانت أقل من 15% و70% بنظام الإنقاذ، وكنت أنا حينها وزيرا للتعليم العالي وأعوذ بالله من كلمة أنا، وكنا نأخذ باستثناء الإنقاذ 5%! وهل تعلم أنه منذ سنة 2001 ألغينا نظام الإنقاذ وبعد ذلك أي في سنة 2002 بلغنا 20% ثم سنة 2003، 30% حتى وصلنا هذا العام إلى 51.15% بدون إنقاذ، ولو طبق الإنقاذ الذي

أنشئ في إطار الإصلاح في جميع نواحي الوطن، وهناك الآن ما يقرب من 05 آلاف أستاذ في إطار التكوين، ماذا يشترط فيهم؟ يشترط فيهم التحكم في اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية والإعلام الآلي! أما أساتذة الإكمالي والثانوي فيتخرجون من المعاهد التابعة للتعليم العالي وهي معاهد الأساتذة المعروفة (les E.N.S) التي كانت سابقا تشترط للتوظيف بكالوريا + 04 واليوم بكالوريا + 05 وكان التكوين سابقا في (les I.T.E) بالمستوى النهائي أو الإكمالي وتكوين لمدة شهر أو شهرين، أردت أن أقول لك في الإصلاح إسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون.

أخي العزيز، أضيف لك شيئا إلى الأشياء المكلمة، هل تعلم أن المدرسة في 1992 كانت تفتقر إلى طبشور، والآن الإعلام الآلي وصل ذروته في المؤسسات التربوية، كل الثانويات مجهزة بالإعلام الآلي، وأعطيك وعدا من هذا المنبر، أنه في آخر السنة المقبلة ستكون 04 آلاف مؤسسة إكمالية مجهزة لأن الألف الأولى قد تم تجهيزها والألف الثانية ستجهز أثناء الأشهر المقبلة وفي هذا الشأن أعطى رئيس الجمهورية تعليمات حول الدخول المدرسي حينما استقبلني هذه الأيام حيث سيمنح للطور الابتدائي أجهزة الإعلام الآلي، بحكم أنه أصبح مادة في التعليم الثانوي والإكمالي تُدرس ويمتحن فيها، في وقت ما حينما كان التسرب المدرسي ظاهرة متفشية بكثرة قمنا بحل المشكلة بطريقتين أساسيتين أولا بالإصلاحات وثانيا العمليات الاجتماعية وأقول لك إن الغلاف المالي للمطاعم المدرسية منذ 1999 إلى يومنا هذا ضرب في 14 مرة، انتقل من 500 مليون دينار إلى 07.3 مليار دينار، وانتقل عدد المستفيدين من 600 ألف إلى مليونين ونصف أي أن 53% من الجزائريين في الطور الابتدائي يستفيدون من الإطعام ولأن الإطعام يتوفر في المناطق النائية والمدن الكبرى فإن بعض الولايات وعلى سبيل المثال "أدرار" يستفيد التلاميذ فيها بنسبة 100% من الإطعام.

وأعلمك أن دفتر الصحة المدرسية أصبح يتابع التلميذ بانتقاله من سنة إلى سنة وقمنا هذا العام

من الذين يعتنون بقطاع التربية، شكرا. سيدي الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لكي أتمنى من جانبي للشعب الجزائري ولنوابنا الأجلاء عيدا سعيدا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد قداري بن حرز الله وقطاع الفلاحة.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛
الطاقم الإعلامي؛
الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد سعيد بركات المحترم، السؤال هو:
أولا طبقا للمادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999 المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني أن أوجه إلى سيادتكم السؤال التالي
نصه:

السيد معالي الوزير،
أرسلت مصالح وزارتكم التعليم رقم 305 المؤرخة في 14/07/2002 والتي من خلالها تم تحديد شروط الاستفادة من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الرعي والسهوب وبتوجيه من مصالحكم وبتاريخ من جوان 2002 إلى جوان 2004 تم تسجيل موالى منطقة الأغواط لدى مكاتب الدراسات كالاتي:

منطقة بلديات شمال الولاية: عين سيدي علي 400 موال، بريدة 300 موال، وادي مرة 232 موال، قلثة سيدي سعد 400 موال، البيضاء 200 موال و100

كان في سنة 1999 سنصل إلى 75% في الإجمالي كانت النتائج 30% بالإنقاذ على 8 بدون إنقاذ بلغنا 70%، أما مستوى السادسة ابتدائي فحققنا 85% بدون إنقاذ! إسمح لي الآن أما من يطرح السؤال، هل طرحت سؤالا حقا لأنك ستنتهم بالتواطؤ مع بن بوزيد حتى يعطي كل هذه المعلومات، أم هل أنت على علم أم لا؟

أخي العزيز أشكرك لأنك أعطيتني هذه الفرصة لأجيبك، لست وحدك، لأنك صديق حميم ولكن فقط أردت أن أعطي المعلومات لهذا الجمع الكريم الذي نحن دائما بحاجة إلى إرشاداته ونحن في خدمته في كل ما نقوم به، لأنهم يمثلون الشعب الجزائري ونحن نخدم للشعب الجزائري شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، السيد محمد دراوي إن كان لديك ما تضيفه، الكلمة لك.

السيد محمد دراوي: بودي أن أشكر السيد الوزير، ولو أنه أجنبي بطريقة نوعا ما... وأظن أنه تأثير سيدنا رمضان ولكن أشكره على التوضيحات والأرقام الدقيقة التي جاء بها، وفي النهاية أتمنى لكم ولكل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية عيدا مباركا إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي، هو شخص الجواب تقديرا لك، والكلمة لك السيد الوزير.

السيد الوزير: سي محمد، أنت صديق حميم، وتعرف العلاقات التي بيننا، لعلي كنت متحمسا لكوني أتكلم عن قطاع التربية الذي يضم 8 ملايين تلميذ ولأنني لست من يقوم بهذه الأعمال، عفوا، أنا منسق لعمل قام به عشرة آلاف وخمسمائة أستاذ ومسير في قطاع التربية، أنت شكرتهم، وعندما تكلمت بحماس فلا يعني هذا قلة احترامي لك، عفوا فهذه ليست من عاداتي وأنا أستاذ قبل كل شيء وأحترم - خاصة - الذين يعتنون بقطاع التربية وأنتم

والتقدير، نسأل الله لكم العون والسداد في مهامكم النبيلة وتقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام وعيدكم سعيد ومبارك وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري بن حرز الله والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد الوزير: السلام عليكم، رمضان كريم، صيام مقبول إن شاء الله.

السيد قداري بن حرز الله يعرف الأغواط وكل السهوب وهو عضو في لجنة الفلاحة وله ما يقول في الموضوع خاصة فيما يخص المواشي والمربين والسهوب والغطاء النباتي والتصحر وهو دار بذلك إلا أنني أعتبر أن سؤاله فيه شقان: أولا تنمية السهوب والمناطق الصحراوية؛ ثم سؤال خاص بتقديم التدعيم للموالين ولو أنه ركز على تدعيم الموالين.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس؛

السادة النواب؛

رجال الصحافة؛

السلام عليكم ورحمة الله.

لقد تم في سنة 2002 إنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر قصد التكفل بظاهرة التصحر الخطيرة وذلك من خلال تنفيذ برنامج التنمية على نطاق واسع بما في ذلك رعاية نشاطات تربية المواشي والحفاظ على السهوب.

إن دعم نشاط الموالين قد تم تكريسه في إطار تنظيم واضح من خلال المقرر الوزاري الذي ذكره السيد النائب مشكورا ألا وهو المقرر الوزاري رقم 305 والذي أشار إليه السيد قداري.

وأذكر سيادتكم أن هذا المقرر يهدف إلى ترقية نشاط تربية المواشي ومكافحة التصحر في المناطق السهبية وذلك عبر محورين:

المحور الأول، هو التكفل الكلي بالعمليات الاستثمارية الجماعية التي ترمي إلى مكافحة التصحر وذلك بتحسين المراعي والإنتاج، أي التكفل بكل الولايات

موال بكل من بلديتي الغيشة والحاج المشري وتيالة وسبقات وسيدي بوزيد وأفلو، وحوالي 1330 موال لمنطقة بلديات جنوب الولاية: بلدية حاسي الرمل وبلدية حاسي الدّلاع، بمجموع إجمالي أكثر من 3600 موال مسجل لدى مكاتب الدراسات الفلاحية المنتشرة عبد الولاية، ودفع الموالون مبلغ ألفي دينار جزائري لكل موال على الأقل، ناهيك عن مصاريف التوثيق لبعض منهم، ومنذ ذلك التاريخ لم يظهر أي أثر لهذه الإجراءات التي أخذت أموالها مكاتب الدراسات الفلاحية التي أنشئت والذين غادر بعضهم أرض الوطن وهناك توضيح قبل طرح السؤال، أنا أقصد بدرجة تخص مربّي المواشي لأن هناك فرقا بين الموال ومربي المواشي والموال في الحقيقة هو من يكسب من 100 رأس فأكثر ولكن مربّي المواشي هم الذين يعانون من ظروف قاسية جدا وهم الذين أخص بهم سؤالي.

وسؤالي هو:

لماذا توقفت عملية دعم الموالين ومربي المواشي التي حضر لها والصادرة عن مصالح وزارتكم بالتعليمية الوزارية المشار إليها أعلاه، وخاصة أن وثائق إثبات الموالين وإحصائهم لا تخرج عن إطار مصالحكم بالولايات ولماذا تم توجيه الموالين إلى مكاتب الدراسات إجباريا للتحضير لهذه العملية التي لم يظهر لها أثر بل اختفى بعض مكاتب الدراسات التي أخذت ألفي دينار جزائري عن كل موال ناهيك عن مصاريف أخرى والتي عدها بعض الموالين ابتزازا لأموالهم، وما هو إجراء تعويضهم عن الضرر، وما هي آفاق دعم مربّي المواشي الذين استبشروا خيرا لهذا الدعم على غرار دعم الفلاحين الآخرين؟ مع علمكم السيد معالي الوزير أن الفلاحين أخذوا دعما في جميع مجالات الفلاحة وخاصة في التجهيزات الفلاحية ولكن الموالين ومربي المواشي لم يأخذوا أي دعم وهم جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، دعم الفلاحين الآخرين خاصة في المناطق السهبية المتضررة بعوامل الجفاف والتصحر مثل ولاية الأغواط ولكم مني سيدي معالي الوزير كل الاحترام

بلدية بولاية الأغواط لم يمسه هذا المشروع، وإيكم هذا المختصر سيدي الرئيس، معذرة، أريد سرد حوصلة الإنجاز في هذه الولاية.

– حماية 231 ألف هكتار من المراعي المتدهورة.
– إنجاز وتهيئة 44 سدا تحويها بولاية الأغواط لتكثيف إنجاز الأعلاف باستغلال مياه السيلان التي كانت تصب في الشط حيث وضعنا سدودا تحويها لسقي آلاف الآلاف من الهكتارات، والعملية أعطت ثمارها.

– إنجاز وتهيئة 841 نقطة ماء لتحسين ظروف توريد المواشي وتم بفضل هذا البرنامج إنقاذ 242 ألف هكتار من خطر التصحر وذلك بتهيئتها وتكثيفها حيث سمحت المياه السائلة بإنقاذ 242 ألف هكتار كادت أن تتصحر، وتكثيف إنتاج الأعلاف بـ 18 ألف هكتار عن طريق مياه السيلان التي استعملت في الأغواط حيث تم استغلال 18 ألف هكتار، فأصبحت الآن تعطي أكلها مما وفر 130 مليون وحدة علفية تغطي حاجيات 400 ألف رأس غنم أي 45% من قطع الولاية - ولاية الأغواط طبعاً - وبينما كان موالو بعض البلديات كالبياضة والقلثة وسيدي ساعد وعين سيدي علي وكذا سيدي بوزيد يعانون من نقص الأعلاف، أصبحت اليوم هذه الأخيرة متوفرة على مستوى المحيطات الرعوية المهيأة وكذلك في تلك المسقية بمياه السيلان بحيث قامت البلديات المعنية أو التي ذكرتها قبل حين ببراء مساحة تقدر تقريبا بـ 12 ألف هكتار لموالي البلديات التي كانت تفتقر إلى بعض الملايين لسد حاجيات عمالها، إذن أصبحت هذه المساحة المقدرة بـ 12 ألف هكتار تقرض للموالين ويعتبر هذا دعماً إضافياً لميزانية هذه البلدية وتوفيراً للعلف في ظروف حسنة، كما تم تدعيم شبكة نقاط الماء المستعمل الشروب للمواشي بإنجازات متعددة بلغت 840 وحدة رافعا بذلك معدل التغطية إلى نقطة ماء لكل ألفين أو ثلاثة آلاف هكتار مقابل نقطة ماء لـ 6000 هكتار قبل 5 سنوات.

استفادت المراعي شبه الصحراوية بالعناية الكافية بحيث تم إنجاز وتهيئة 280 جبا على مستوى عدة

السهبية، لا التكفل بالمربين بحد ذاتهم كفرادى كالتكفل ببعض الفلاحين في مناطق الشمال بحيث لهم مزارع خاصة بهم، إذن المحور الأول هو التكفل الكلي بالعمليات الاستثمارية الجماعية التي ترمي إلى مكافحة التصحر وذلك بتحسين المراعي والإنتاج وإنتاج الأعلاف وتكثيف نطاق توريد المواشي والمحافظة على التربة من الانجراف.

أما المحور الثاني، فهو دعم العمليات الاستثمارية لصالح الموالين والسيد قداري مشكور حين قال «المربين» أوافق، نعم لصالح المربين، لصالح الموالين ومربي المواشي بصفة فردية لشراء الأعلاف وتحسين ظروف التربية الحيوانية والتوريد، يبلغ حجم الدعم 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يتكفل به قرض مشروط بالإنجاز أي المربي لا يستفيد من هذا الدعم إلا إذا أنجز حقيقة ما خصص له من قرض، هذه الـ 10% لا تتعدى القرض المقدر بـ 500.000 دينار جزائري وتبلغ قيمة هذا الدعم 15% للموالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 سنة ويبلغ هذا الدعم نسبة 25% لكن موال منخرط في جمعية أو تعاونية، تلك هي رغبتنا، وهي أن نجتمع الموالين في جماعات حتى يسهل العمل معهم وتسهل مهنتهم.

وعلاوة على ذلك تأخذ الدولة على عاتقها كل الفوائد البنكية المتعلقة بالقروض المشروطة بالإنجاز، تتكفل الدولة بالفوائد في الوقت الذي يكون حقيقة أنجز فيه المشروع الذي منح لأجله القرض، أقولها بكل صراحة وأنا صائم وأنتم صائمون والشعب الجزائري والأمة الإسلامية صائمة، كانت تجربة في الجزائر قبل 30 سنة، فهناك من الموالين من أخذوا قروضا على شكل أموال وبعد أسابيع قليلة لم نجد لهم أثرا و«الفاهم يفهم!» وضمن المحور الأول استفادت ولاية الأغواط، وباعتبار السيد قداري بن حرز الله ممثلا عن ولاية الأغواط سأركز على هذه الولاية وسأتكلم عنها لأن حالها حال جل ولايات السهوب وهي 24 ولاية تقريبا على غرار الولايات السهبية الأخرى و بماذا استفادت الأغواط؟ استفادت من 63 مشروعاً لمكافحة التصحر، مس جميع بلديات الولاية ولا توجد أية

بلديات كقصر الحيران والشهيد بن ناصر بن شهرة وحاسي دلاعة والحويطة والخنق وتجرونة وغير ذلك.. هذا ما سمح بتحسين ظروف توريد المواشي وبالتالي تخفيض تكلفتها وأعبائها عن الموالين.

كما استفادت بلديات أخرى بتحسين فلاحتها التقليدية لأن هناك بعض الواحات الصغيرة لم يكن لها مساحات رعوية ولكن كانت بها فلاحة تقليدية استفادت كذلك من تدخل الدولة في هذا الميدان.

إن هذه العملية تعتبر دعما مباشرا لكل الموالين وذلك من أجل تحسين ظروف ممارسة هذا النشاط الاقتصادي الدائم، الرئيسي للمنطقة ورفع مردوديته وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.

أما المحور الثاني - الذي تطرقت إليه - من المقرر الوزاري المذكور أعلاه والذي يخص عملية دعم الموالين بصفة فردية - فإني للأسف أقولها وأعترف للأسف - لم يتم تجسيده في الميدان وذلك نظرا لعدة عوامل موضوعية خارجة عن صلاحيات مصالح وزارة الفلاحة، وأشير هنا إلى أن النظام المصرفي العادي الحالي لم ينسجم بعد إلى يومنا هذا مع نشاط الموالين الذي يعتمد كما يعلم الجميع على العزابة والترحال المستمر للبحث عن العلف والماء وعملا بمبدأ الحيطة والضمانات المتعددة للبنوك لمنح القروض فرض البنك الفلاحي المسمى "البدري" على الموالين المعنيين شروطا إضافية لم يأت بها المقرر الوزاري لوزارة الفلاحة أي المقرر رقم 305، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

– إثبات حالة الإقامة والعنوان الرسمي للموالين الذين يتنقلون.

– تقديم دراسة تقنية واقتصادية موافقة للإطار المعمول به في البنك للاستفادة من أي قرض سواء أكان موالا أم تاجرا أم صناعيا فعليهم نفس الشروط.

– تأمين الماشية المقتناة في الضمان وعلى هذا الأساس وسعيا وراء المصلحة العامة، قامت المصالح الفلاحية للولاية بالتعاون مع لجنة ولائية ضمت كل الأطراف المعنية حتى البنك والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والجمعيات المحلية بحملة

الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية وهي مصنونة الآن ولو دفعوا منذ سنة أو أكثر! أقول هي مصنونة ومحفوظة لدى المصالح الفلاحية للولاية ومقلوبة إلى حين إيجاد إطار جديد لإعادة بعث كل هذه المشاريع ولو بتحيينها عند الاقتضاء من قبل هذه المكاتب نفسها وعلى عاتقها، ونظرا لتفرد النشاط الفلاحي عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تتجلى هنا وبكل وضوح أهمية قرار فخامة رئيس الجمهورية الأخير بتخصيص بنك البدر لتمويل القطاع الفلاحي والريفي وذلك بوضع أطر وتدابير

الرحيم، لا يسعني إلا أن أشكر السيد معالي الوزير على هذه الإجابة والإفاسة، إلا أنني أؤكد - السيد معالي الوزير - أن مربى المواشي في المناطق السهبية يشكون شكاوي كثيرة بخصوص الموضوع الذي كنتم قد تطرقتم إليه الآن وموضوع العلف والشعير وغيره وهم - كما ذكرتم - لا يصلهم بالقيمة التي ذكرتم وهي القيمة الرسمية إذ غالباً ما يصلهم بقيمة أو مبالغ أكثر من ذلك بكثير! هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني بالنسبة لنقاط المياه التي تكلمتم عنها، هي في الحقيقة كانت مفيدة فعلاً، وهي دعم غير مباشر، إلا أنها لازالت لم تف بالحاجة المطلوبة خاصة نقاط المياه للمواشي الرحل، ولا يخفى عليكم سيدي معالي الوزير أن الشروط التي وضعها بنك البدر هي شروط قاسية وخيالية وليست واقعية لأن الموال لا يمكن أن يكون لديه عنوان بصفته من الرحل وبالتالي لا بد من إيجاد وسيلة للتفاهم نصل من خلالها إلى دعم الموال وبارك الله فيكم وشكر الله سعيكم.

السيد الرئيس: السيد الوزير هل لديكم من إضافة؟ تفضل الكلمة لك.

السيد الوزير: شكراً سيدي الرئيس، شكراً للسيد قداري، أريد القول فقط إن ما تعيشه الأغواط هو ما تعيشه تقريبا 24 ولاية سهبية.

إن المشكل الذي تعيشه الجزائر هو ظاهرة الجفاف التي استفحلت منذ 1975 حيث أثر الجفاف على الأخضر واليابس وجعل المناطق خاصة السهبية تغزوها الرمال وحتى التصحر.

سيدي الرئيس، هذه ليست مزايدة على غيرنا، فنحن من الدول الأولى التي برهنت أن بإمكانها أن تجعل حدا للتصحر، وحتى إن لم نوقفه على الأقل نستطيع أن ننقص من سرعته.

أعطيك مثالا بسيطا عن 7 ملايين هكتار حيث كانت في 1999 مصنفة مصحرة نهائيا، استرجعنا منها 3 ملايين هكتار، وأصبح غطاؤها النباتي الآن

ملائمة من شأنها أن تضبط عملية الدعم وكذلك بإنشاء طرق جديدة لتمويل نشاطات الموالين والفلاحين لأن رئيس الجمهورية قرر أن يكون البنك فلاحيا واختار بنك البدر ليكون كذلك حتى يسهل التعامل مع الموالين والفلاحين.

وفي الأخير أريد أن أؤكد لكم أن إرادة الدولة لازالت وستبقى بإذن الله متوفرة وقوية جدا لدعم هذه الشريحة من المهنيين سواء مربو المواشي أم الفلاحون بصفة عامة ويبقى عليهم تحسين تنظيمهم لكي يتسنى للإدارة المحلية والمؤسسات المالية كي تتعامل معهم في إطار شفاف يعود بالخبرة للجميع إن شاء الله، وأعدكم بأنني بعون الله - خاصة وقد أمر فخامة رئيس الجمهورية، كما قلت آنفا لكي يصبح بنك البدر فلاحيا - بأنني سأسعى ليتفهم البنك الوضعية الخاصة بالفلاحة والفلاحين والموالين وسنجد بعون الله حلا ملائما يجعلنا نحافظ على ثروتنا الحيوانية وخاصة منها الماشية التي تمثل قطاعا هاما من ثروتنا الوطنية.

سيدي الرئيس، قبل أن أكمل مداخلتى هذه، متفهما صبركم، لدي خبر وهو في الحقيقة بشرى لكل الموالين خاصة موالى الغرب الجزائري الذي مسه الجفاف حاليا نتمنى أن تسقط الأمطار وينزل الغيث في شهر نوفمبر حتى تتحسن الأوضاع وأبشركم خيرا أن الشعير بدأ توزيعه البارحة في أوساط (C.C.L.S) و (Les I.O.A.I.C) وسيباع بنفس الأسعار المحددة السنة الماضية وأطلب منهم فقط ألا يقفزوا داخل فخ المضاربين ومعدرة إن قلتها من على هذه المنصة.

بسم الله الرحمن الرحيم رب اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أعيد وأسأل السيد قداري بن حرز الله إن كان يريد أخذ الكلمة للتعقيب على تدخل السيد الوزير.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن

الجميع على الحضور والمشاركة، وتستأنف أشغال المجلس يوم 28 من هذا الشهر وستخصص للبت في مشاريع النصوص المبرمجة لهذه الدورة وفي انتظار ذلك الموعد أقول لكم: صيام مقبول ورمضان مبارك سعيد، أعاده الله عليكم وعلينا وعلى المسلمين كافة بالخير واليمن والبركات، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والأربعين زوالاً

محترماً، ولم أذكر إلا القليل وإخواني في سعيدة يسمعونني، فبعض البلديات كالمعمورة في سعيدة كانت بها مناطق تصحرت نهائياً وكان مدخول البلدية لا يتجاوز 50 مليون سنتيم أما الآن فأصبح - وباعتراف رئيس البلدية والمواطنين - يفوق 3 ملايين سنتيم سنوياً وهذا بفضل المياه التي كانت سائلة وتذهب هباء منثوراً إلى الشطوط واسترجعناها وتم التحكم فيها بعون الله وبمعرفة الإطارات والبنات الجزائريات اللواتي يوجدن في الصحاري وكذلك في المسيلة بحيث تغلبن على الرمال، وتمكن من التحكم في المياه والتحكم في كل ما هو سائل في الأرض تغلبن على الصحراء، فعادت الحياة من جديد بعون الله من 7 ملايين هكتار إلى 3 ملايين هكتار، وبعد 2009 إن كنا من الأحياء وإن شاء الله، سأتكلم عن ذلك وعن مجالات أخرى خارج القاعة عما تبقى من 4 ملايين هكتار الأخرى التي عاد إليها الحجل وحتى الغزال.

أما سعر الأعلاف، أولاً استرجعنا 45% من العلف بواسطة هذه الإجراءات ويعتبر علفاً طبيعياً كما جعلنا لحم الخروف "الجثة" ينتقل من 14 كلف إلى 24 كلف في الخمس سنوات الماضية بالأعلاف الطبيعية المحضنة، ونحن الآن بصدد إعطاء ترخيص خاص للتعريف باللحوم الجزائرية، أما أسعار الأعلاف فهي مكتملة، نحن نأخذ بالتجربة فنستورد هذه الأعلاف وفي الأسابيع الماضية ارتفع سعرها، لكننا نستوردها لأننا نعرف أنه إن لم تسقط أمطار في أشهر الخريف فستكون بعض المشاكل للموالين في الشتاء وبالتالي فاستيرادنا لهذه الأعلاف له جانب وقائي وسعرها يا سيدي قداري يقدر بـ 1400 دج لا أكثر ولا أقل، وقلت قبل حين: "لا تقفزوا بين أيدي السماسرة" الذين بدأوا الآن في تخزين الذرة الصفراء، قائلين للموالين الصغار طبعاً ليس الموالين الكبار، "خذوا حذرکم لن تتمكنوا من أخذ شيء"، أقول الشعير موجود وسيكون موجوداً وسنكون إن شاء الله في الموعد، فرمضان كريم وعيد سعيد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، أشكر

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 27 شوال 1427هـ
الموافق 19 نوفمبر 2006م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587